كتاب المستقبل

الحرب و السلام

فى الفكر الاستراتيجى الاسرائيلى

أمين هويدى



دار المستقبل العربي

الحرب والسلام
في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي

الحـرب و السـلام

فى الفكر الاستراتيجى الاسرائيلى

أمين هويدى



دار المستقبل العربي

الحرب والسلام

في الفكر الإستراتيجي الإسرائيلي – أمين هويدي

الناشر : دار المستقبل العربي

٤١ شارع بيروت · مصر الجديدة · القاهرة

ج. م. ع، ت : ٢٩٠٤٧٢٧

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٩٤/٤٣٥٢

الترقيم الدولي : ISBN 997 - 239 - 063 - 9

إهداء

إلى كل الذين يصرون على ألا يجرفهم التيار

مدخل

الكل يتحدث عن السلام ولكنه لايتحقق - الفرق بين الصراع والقتال - الفرق بين القتال والردع - الدولة/الحالة والعقدة الثنائية - القوة والقدرة - الأمن المطلق - الحدود السياسية والحدود الآمنة - الإتفاقيات الجزئية علي مراحل - توازن القوي - الاتفاقيات الرديئة والإتفاقيات العاقلة - من هو العدو؟ اتفاقية غزة - أريحا أولا وحالة للدراسة - ماذا نريد أن نقول؟

مقدمة

يدور الآن حوار في الساحة المصرية بوجه خاص والساحة العربية بوجه عام عن *السلام مع اسرائيل والتطبيع معها*. البعض يرى أن المدخل الإقتصادي هو الطريق الأمثل لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي علي أساس أن «مافات مات» و «لاتنظروا إلي الخلف بل انظروا إلي الأمام» و «لاداعي للنظر إلي الموضوع من الناحية التاريخية بل النظرة الجغرافية الواقعية هي العامل الأساسي» و «مادمنا قد فشلنا في إقامة السلام العادل علينا أن نبني السوق الكبير نبيع فيه ونشتري لكسب المال».
بينما يري البعض الآخر أن المدخل الإقتصادي سوف يبني قصورا علي الرمال لأنه يقفز من فوق الحقائق القائمة ولا يمهد الأرض الصالحة لإقامة أى نوع ثابت من العلاقات. فأساس الصراع لم يكن إقتصاديا في يوم من الأيام، ولكن الأساس هو الإستيلاء علي الأرض وتغيير الخرائط الموروثة عن الأجداد والإستيلاء علي الحقوق العربية الثابتة.

والحوار الساخن بين السياسيين والصحفيين والمثقفين يذكرني بما فعله «عبد الكريم قاسم» في العراق في أوائل الستينات، فحينما رأي أن قواعد حكمه تهتز وأن النهاية قربت، هداه تفكيره إلي صرف الشعب إلى إتجاه آخر فوعد ببناء مسكن لكل عائلة فقيرة ثم اتبع ذلك بكتيب رسم به عددا من نماذج المساكن المرتقبة والمرجوة. فأخذ الفقراء يتناقشون

وهم يختارون مأواهم المأمول. ولكن سقط النظام، وثبت أنه يمكن التغرير بالشعب بعض الوقت وممكن تضليله نصف الوقت، ولكن من المستحيل أن يستمر ذلك كل الوقت.

بخصوص *السلام* الذي يدور عليه الحوار وكأنه تحقق، لنا وقفة ... الجميع يتحدثون عن السلام ولكن مازال السلام الإقليمي بعيد المنال، رغم أن الكل يرغبون في تحقيقه وبنائه، ولكن هناك فجوة كبيرة بين الرغبة في السلام والقدرة علي تحقيق السلام والمسئول عن ذلك اسرائيل. فهي العامل الأساسي في عدم استقرار المنطقة لأن مجرد قبول كل الأنظمة العربية إجراء مباحثات معها هو إعتراف منهم بوجودها كعضو في العائلة الإقليمية، وهذا في حد ذاته كسب كبير لها ، ولكنها - كما تقول - تريد مبادلة السلام بالسلام وليس السلام بالأرض، ومعني ذلك أنها تريد السلام والأرض دون أي تنازل وفوق كل ذلك التطبيع والسوق الكبيرة. ولذلك فإنها لم تتنازل حتي الآن عن شبر واحد من الأرض المغتصبة بما فيها القدس أولي القبلتين وثالث الحرمين، علاوة علي أن الشعب الفلسطيني مازال هائما علي وجهه في كل بقاع الدنيا ، علما بأن محور الصراع وأساسه هو أن هناك شعبا أصبح دون دولة والدولة لابد وأن يكون لها حدودها المعترف بها وعاصمتها التي ورثها الشعب عن آبائه وأجداده. فأي سلام هذا الذي يدور في ظله الحوار؟ علما بأن التاريخ يؤكد لنا دائما أن السلام لايمكن أن يتحقق إلا علي ركيزتين:

الركيزة الأولي: التوازن بين الدول الإقليمية الكبري علي أساس توازن المصالح بينها ومن ثم يسود الإستقرار لأطول فترة ممكنة.

والركيزة الثانية: هي أنه لدعم هذا الإستقرار يتحتم الحيلولة

دون أن تتعرض دولة ما لإغراء استخدام القوة لفرض إرادتها وأغراضها الجامحة وهذا لايتأتي إلا ببناء توازن قوي متعادل بين الدول الإقليمية، ولكن إسرائيل لديها الإحتكار النووي والأسلحة شديدة التدمير والترسانة التقليدية مما يجعل توازن القوي في جانبها.

يعني لايمكن للسلام الذي يتحدثون عنه أن يتحقق إلا علي قاعدة توازن المصالح وتوازن القوي، لأن مثل هذا السلام يقنع «الأجيال الحالية» و «الأجيال التالية» بسيادة العدل وتأمين الحقوق، أما إذا بني السلام - كما يحاولون الآن وهم يعيدون رسم المنطقة - علي مجرد توازن القوي وأن تعبر الإتفاقيات التي يصلون إليها عن قوة الموقعين عليها فإن ذلك سوف يفتح الطريق «للأجيال التالية» للعمل علي تصحيح أخطاء «الأجيال الحالية» لأن توازن القوي عامل متغير قابل للتعديل.

وقد تم تطبيق هذه القواعد في مؤتمر ڤيينا (سبتمبر ١٨١٤ - يونيو ١٨١٥) عقب هزيمة نابليون أمام الحلفاء وانسحابه الي الغرب بعد حريق موسكو وتحت ضغط إستراتيجية الأرض المحروقة التي قادها الماريشال «كوتوزوف» فقد رتب «البرنس ميترنيخ» مستشار النمسا وكاستيلروا وزير خارجية بريطانيا لحضور كل ملوك وأباطرة وأمراء أوروبا هذا المؤتمر لإعلان دفن مطامع نابليون في السيطرة علي أوروبا من جهة وإعادة الاستقرار إلي القارة مرة أخري علي أساس تحقيق توازن المصالح لدولها وقد رفض ميترنيخ وكاستلروا أي محاولة لإذلال فرنسا المهزومة وأصرا علي معاملتها معاملة كريمة وبذلك تم بناء سلام المائة عام.

هذا عن السلام أما عن التطبيع فهذه قضية أخري تثير سؤالا

هاما وهو هل التطبيع السياسي أي حل أسباب الصراع يسبق التطبيع الإقتصادي أم العكس؟ هل مدخل التعامل مع هذه القضية هو المدخل الإقتصادي أم المدخل السياسي؟ إسرائيل طبعا تؤيد وتدعو للمدخل الإقتصادي كحل لكل مشاكل المنطقة، ولذلك ركزت في إتفاقية إعلان المبادئ التي وقعتها مع منظمة التحرير الفلسطينية في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ علي الملاحق الإقتصادية لتكوين كتلة إقتصادية إقليمية من اسرائيل ومنطقة الحكم الذاتي الفلسطينية والأردن وقد وصفها الأمير الحسن ولي عهد الأردن بـ «المثلث الذهبي Golden Triangle» بينما وصفها شمعون بيريز «بالمثلث المزدهر Blossoming Triangle»، ثم ركزت قبل ذلك وبعده علي ماسمته بالسوق الشرق أوسطية الذي أوضح شمعون بيريز ملامحه في مقال بعنوان «عصر جديد لايطيق المتخلفين ولا يغفر للجهلة» ضمن كتاب نشره مركز الأهرام للترجمة والنشر بعنوان «ماذا بعد عاصفة الخليج - رؤية مستقبلية لمستقبل الشرق الأوسط» وقال فيه: «ليس السلام في الشرق الأوسط عملية جراحية.ولكنه هندسة معمارية ضخمة تاريخية لبناء شرق أوسط جديد متحرر من صراعات الماضي». ونسي شمعون بيريز أن البناء الذي يتجاهل المهندس فيه فعل الزلازل معرض للهدم والإنهيار.

وبيت القصيد في تصور بيريز لنظام الشرق أوسطي هو إنشاء أطر تعاون في مختلف المجالات وهي:

مجلس يضم وزراء الزراعة من دول المنطقة لتحقيق الإزدهار الزراعي.

حاسوب تعليمي لكل المدارس في المنطقة حتي ينفذوا إلي الأجيال العربية الجديدة.

صندوق مالي ضخم حصيلته دولار عن كل برميل نفط مصدر للخارج لإنشاء مشروع مارشال ذاتي للمنطقة.

ثم يعود شمعون بيريز ليوضح المخطط بطريقة أكثر وضوحا في محاضرة ألقاها في القاهرة في مركز دراسات الشرق الأوسط يوم ١٩٩٢/١١/١٥ حضرها تسعة من المثقفين المصريين ركز فيها علي الآتي: تريد إسرائيل من المفاوضات متعددة الأطراف عقد صفقات عمل تكون مقدمة لإقامة سوق شرق أوسطي جديد، يجب أن يكون الشرق الأوسط سوقا مفتوحة وكلما كانت السوق أوسع يكون الإقتصاد أقوي، لن تحل المشاكل السياسية في الشرق الأوسط بدون حل مشاكل الفقر والتمييز والأمراض، العلم أهم من الأرض فلديكم في مصر الأرض ولكن ينقصكم الغذاء،. السوق الشرق أوسطية تقوم عل تكامل طاقات عدة هي النفط العربي والمياه التركية والكثافة السكانية والسوق المصرية الكبيرة وأخيرا الخبرة والمهارة الإسرائيلية». وكتب بيريز في مرات أخري «عن الخيار الذي تواجهه إسرائيل الكبري وهل يكون ذلك عن طريق عدد الفلسطينيين الذين تحكمهم أو عن طريق حجم واتساع السوق التي تحت تصرفها». ... «لدينا - نحن دول المنطقة - رأس المال والعمالة والأرض والمياه والنفط بما يكفي لتحويل المناطق الصفراء في المنطقة إلي مناطق خضراء». ولعلنا لاحظنا أن بيريز غير دقيق فيما يقول، فنحن الذين نملك ماتحدث عنه ويصبح الرجل بذلك كالخادم الذي إذا سئل عن أجره أجاب «أنا والباشا الذى أعمل عنده - بعد عودة الألقاب هذه الأيام - نتقاضي ألف جنيه في الشهر» فإسرائيل دولة مكشوفة Vulnerable تعاني من عجز القدرة وتستورد كل شئ من الخارج حتي السكان تستوردهم في عملية هجرة واسعة وتوطنهم في مستوطنات علي أرض

ليست أرضهم.

ونجد أن هناك وجهات نظر مصرية ورسمية تتفق تماما مع وجهة النظر الإسرائيلية فقد أدلي الدكتور يوسف والي نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة وأمين الحزب الوطني الحاكم بحديث إلي الأهرام يوم ١٩٩٣/٣/٦ أوضح فيه «أن اتصالات واسعة تجري لبدء الإجراءات التنفيذية لإقامة سوق الشرق الأوسط الذي يضم مصر وإسرائيل ومن يرغب في الإنضمام إليه من دول المنطقة، وأنه يجري حاليا الإعداد لإقامة مركز تدريب علي أعلي مستوي لتدريب المبعوثين من دول المنطقة علي زراعة الصحراء». ويبرر تحمسه لهذه السوق في تصريحات عديدة نشرتها الأهرام أيضا بالآتي:

مواجهة التكتلات الإقتصادية العالمية في أمريكا وأوروبا وجنوب شرق آسيا.

تدعيم الولايات المتحدة لهذا الإتجاه لأسباب إقتصادية للمزايا التي تحققها لها هذه السوق وأخرى سياسية لدعم السلام في المنطقة فالمدخل للسلام هو المدخل الإقتصادي.

.الحدود الجغرافية لهذه السوق هي كل دول المشرق والمغرب ولكن ركيزتها مصر وإسرائيل.

وعلينا أن نضع محاولات نقل االمنطقة من محاولة بناء المنظومة القومية علي المستوي العربي الي إقامة المنظومة الإقليمية علي مستوي كل دول المنطقة في ضوء تصريحات واضحة هذه الأيام(١)

وفي ضوء محاولات الولايات المتحدة في أوائل الخمسينات حينما كانت تضغط علي الرئيس جمال عبد الناصر لقبول منظومة الدفاع عن الشرق الأوسط تكون العضوية فيها لكل دول المنطقة لمواجهة الإتحاد

السوفيتي عدو الولايات المتحدة الأول ورفض عبد الناصر ذلك فعدونا ليس الإتحاد السوفييتي، وهو يبعد عنا آلاف الأميال، ولكن العدو هو إسرائيل القابع في المنطقة وفي وسطها ثم الدفاع عن مصالح العرب يتولاه العرب. وقامت معركة حلف بغداد الذي تكون وعلي رأسه نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي وإنتهي الحلف المشئوم بقيام الثورة العراقية عام ١٩٥٨ وسحل نوري السعيد في شوارع بغداد وهو يتخفي في لباس إمرأة، ونقلت وثائق حلف بغداد كلها بعد ذلك لتحفظ في خزائن المخابرات العامة المصرية ولكن في التسعينات اختفي الإتحاد السوفييتي كعدو للولايات المتحدة وما عادت الوسيلة الدفاعية ملائمة لنقل العرب من محاولاتهم لتكوين جامعتهم القومية الي تنظيم إقليمي شرق أوسطي فكان اللجوء الي الوسائل الإقتصادية ... يعني الغرض ثابت دون تغيير أو تعديل مصرين علي تنفيذه ولو بوسائل أخري مع وجود أكثر من «نوري السعيد» محلي يهيئون المناخ لتنفيذه .

وبالرغم من كل هذا ينطلق بعض المثقفين والصحفيين والسياسيين ليتحدثوا عن التطبيع حتي قبل ظهور أي ملامح لحل سياسي لأسباب الصراع العربي الإسرائيلي تحت شعار مواكبة التغييرات التي تحدث علي المستوي العالمي والإقليمي، ولكن لم يقل أحد بأن التغيير معناه التنازل عن الحقوق، أو أن التغيير معناه ترك الثوابت والسماح للتيار أن يجرفنا. لم يقل أحد أبدا أن السياسة طريق ذو إتجاه واحد يعطي ولا يأخذ، يسلم ولا يستلم، يفرط ولا يؤمن. السياسة طريق ذو إتجاهين: إتجاه يعطي وإتجاه يأخذ حتي يتحقق التوازن الذي هو طريق الإستقرار.

ولعلنا نلاحظ أن عاملا مهما في الحوار الدائر قد أسقط سهوا أو عن سبق إصرار وهو العامل الإستراتيجي الذي بدونه لا تكتمل الصورة،

علما بأن إسرائيل تفرق دائما بين الإتفاقيات السياسية وبين الترتيبات الأمنية المنفذة لها، فإعلان المبادىء الذي وقع في البيت الأبيض في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ هو إتفاق سياسي، أما المباحثات الحالية فهي للإتفاق علي الترتيبات الأمنية التي تنفذ الإتفاق السياسي بتحقيق الأمن المطلق لها والأمن المطلق لإسرائيل معناه « لا أمن » للبلاد العربية فهي تقيس أي إتفاق بعاملين لا تتنازل أبدا عنهما:

- الأرض وما تحققه لها من قواعد للدفاع أو الهجوم أو وقت للإنذار المبكر .
- القوات المتضادة بحيث يكون في جانبها التفوق في الكم والكيف.

والذين يطالبون العرب بالمرونة والتغيير في كل شيء لا يدركون أننا أمام دولة لها مشروعها وإستراتيجيتها التي لا تتبدل، فالدول كالأفراد من الصعب عليها تغيير عاداتها القديمة والمتأصلة حتي لو غيرت لباسها الخارجي، فكيف لنا أن نتجاهل المواضيع الإستراتيجية والعوامل التي تتعلق بالأمن القومي أمام دولة تبني كل عقائدها علي استراتيجيات ثابتة وعوامل خاصة تحقق بها أمنها القومي ؟!!

وهذا يقودنا الي مايدعو اليه البعض من الاسراع في تنفيذ مشروعات مشتركة مع اسرائيل في مجالات حيوية مثل مد أنابيب النفط والغاز لها سواء من «قطر» أو «الخليج» أو «مصر» (٢) وكذا مد أنابيب المياه من مصر عبر سيناء (٣) وعلينا أن ننظر الي نقطة خطيرة وهامة جدا في هذه المشروعات المشتركة التي يدعو اليها البعض وهي تتعلق بالبعد الاستراتيجي فلا يجوز إغفاله أبدا ونحن نتحدث عن هذه المشروعات من الناحيتين السياسية والاقتصادية، وهو بعد يتعلق

بالأمن القومي للبلاد، فحقوق الإنتفاع من مثل هذه المشروعات المشتركة تكون محل صراع مستمر وبلا نهاية، خاصة إذا كانت تتعلق بأنابيب المياه والغاز والنفط مما يحتم علي الدول المشتركة في حق الانتفاع ان تطالب باجراءات دفاعية تضمن بها استمرار الانتفاع بمشروعات أصبحت تتعلق بالوجود، الأمر الذي يضع أصحاب القرار في مأزق حرج وهم يوازنون بين الربحية الاقتصادية والربحية القومية (٤) مما يحتم اشتراك الخبراء العسكريين عند بحث هذا النوع من المشروعات حتي يمكن تقييمها من ناحية تهديدها للأمن القومي.

ولعلنا لم ننس إجراءات اسرائيل حينما حاول العرب منعها من تحويل مياه نهر الأردن أو تمسكها بالمنطقة العازلة جنوب لبنان لاستمرار السيطرة علي نهر الليطاني لري الجليل الأعلي أو التمسك بمنطقة جبل الشيخ لسيطرتها علي منابع الأنهار التي تصب في الأردن أو تمسكها بتضمين تزويد مصر لها ببترول سيناء في ملحق خاص مرفق باتفاقية كامب ديفيد للتأكد من استمرار وصول البترول المصري اليها مع وضع البدائل في حالة توقف ذلك.

***

وسط هذه المناقشات وتحت شعوري بخطورة الأحداث أقبل الدعوات التي توجه لي لمناقشة هذه الأمور دون تردد، ولذلك حينما وجهت لي «جمعية النداء الجديد» الدعوة لإلقاء محاضرة علي أعضائها يوم ١٩٩٤/٣/٢٣ قبلت شاكرا ودون تردد، وكان كرما من المسئولين بها أن يتركوا لي حرية إختيار موضوع الحديث فاخترت الموضوع ليكون «جولة في الفكر الاستراتيجي الاسرائيلي في ظل شعارات السلام».
وكان غرضي من اختيار الموضوع اضافة البعد الاستراتيجي للأبعاد

السياسية والاقتصادية للحوار الدائر من جهة، ولتوضيح أننا أمام استراتيجية ثابتة لإسرائيل لاتتغير ولا تتبدل مهما «تجملت» في الظاهر.

وبعد إنتهاء المحاضرة وما تبعها من حوار علي مستوي رفيع طلبت الجمعية مني ارسال المحاضرة لطباعتها بمعرفة المسئولين فيها لأهميتها وقيمتها البالغة - علي حسب تقديرهم - إلا أن سوء فهم حال دون ذلك.

وحينئذ رأت دار المستقبل العربي مساهمة منها في تنوير الرأي العام طباعة المحاضرة في هذا الكتيب وتقديمه للقراء وهذه إضافة لمواقفها الوطنية المعروفة والتي أكدتها محاولات عديدة سابقة معها والله ولي التوفيق.

الهوامش:

١ - في زيارته الأخيرة الي القاهرة في أوائل الشهر الماضي (فبراير ١٩٩٤) صرح الدكتور «ديكسورت» وزير إقتصاد ألمانيا حينما سئل عن رؤيته بالنسبة لعلاقات ألمانيا الإقتصادية مع البلاد العربية بأنه يعتقد «أن دول المغرب يضمها إتحادها الخاص بها وتعاملها الطبيعي مع أوروبا لقربها منها ، أما السودان والصومال فتعاونهما يجب أن يكون في الإطار الإفريقي، أما دول مجلس التعاون الخليجي فيجب أن يقتصر تعاونها مع بعضها البعض لدواعٍ اقتصادية وديموغرافية وسياسية، أما مصر والأردن وسوريا فتعاملها مع إسرائيل وتركيا وإيران».

كما ذكر وليام كوانت من معهد بروكنجز بواشنطن في إحدي الندوات التي عقدت مؤخرا في القاهرة «لن تتعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع أي دولة عربية إلا باعتبار أنها إحدي الدول الإقليمية وخارج المنظومة العربية».

هذه النظرة لم تتغير وللأسف الشديد فإن الأنظمة العربية تسير في نفس

الإتجاه إذ تقاوم أي محاولة لدعم العمل العربي الجماعي أو التنسيق داخل إطار المنظمات العربية بالرغم من تردي الأوضاع كما نري ونلمس.

٢ - هناك مشروعان خطيران من وضع موشيه شاحال وزير البترول الإسرائيلي وهما مشروع تكرير بترول في العريش بالإشتراك بين مصر وإسرائيل ومشروع خط أنابيب الغاز من وسط الدلتا إلي النقب:

أ - مشروع معمل التكرير سيمد النقب باحتياجاته من المواد البترولية اللازمة للمصانع ثم التصدير لدول أوروبا الشرقية وهي السوق التي تضع إسرائيل عينيها عليها.

ب - مد الغاز للنقب سيساعد علي توطين اليهود من أصل أثيوبي (الفلاشا الذين تم نقلهم بمعرفة جعفر النميري أيام كان يحكم السودان) وصومالي ويمني الذين بدأت وزارة الإستيعاب والهجرة الإسرائيلية في إقامة مستوطنات لهم هناك: مستوطنة ناحال بيكا ومستعمرة روش بينا.

وسوف يؤدي وصول الغاز المصري إلى المستوطنتين إلي تشغيل المستوطنين الجدد في المشروعات الصناعية ويقف الصندوق القومي اليهودي والوكالة اليهودية وراء تمويل إقامة اليهود من أصل أثيوبي ويمني وصومالي في هذه المنطقة الحاجزة بين مصر والاسرائيليين الإشكناز القدامي.

وسوف يكون هذا المشروع في حالة إتمامه عاملا حيويا في نظرية الدفاع الإسرائيلية.

٣ - مشروع مد أنابيب المياه ورد ضمن مشروع تيودور هرتزل عام ١٩٠٣ لإستيطان سيناء ونشرناه كملحق في ا لكتاب لخطورته، وسوف يكون هذا المشروع في حالة إتمامه عاملا حيويا في نظرية الدفاع الإسرائيلية أيضا.

٤ - أرسلت خطابا بهذا المعني إلي رئيس تحرير الأهرام أنبهه فيه إلي خطورة مايكتبه عن الإسراع في تنفيذ هذه المشروعات وأنصح ببحثها من ناحية الأمن وحق الإنتفاع وذلك في ١٩٩٤/٢/٢٥ ولكنه تجاهل الخطاب أو حتي مجرد الإشارة إليه «وسبحان الله مالك الملك يؤتي الملك من يشاء وينزع الملك ممن يشاء».

جولة في الفكر الإستراتيجي الإسرائيلي
في ظل شعارات السلام

الموضوع حساس لأنه يتعلق بصلب الأمن القومي العربي وهام لأن الحديث فيه يضيف بعدا رئيسيا للحوار الدائر عن السلام وتبعاته فلا يكفي أن ننظر الي الموضوعات الرئيسية التي تتعلق بالمصير من وجهة نظر بعينها، ولكن لابد من وضعها في إطار متكامل حتي تنجلي أبعاد الأمور وحقائقها وأهم هذه الأبعاد البعد الإستراتيجي.

والنظرة الاستراتيجية دائما نظرة شاملة، فهي تغطي مساحة كبيرة في البحث وعميقة في المضمون، أي أن التحرك هنا يكون علي مواجهة واسعة وعمق كبير، ولذلك فالقرار الاستراتيجي حيوي خاصة في ادارة الأزمات وإن حاد عن الاتجاه الصحيح يكون من الصعب تصويبه مما يحتاج الي جهد ووقت كبيرين، ولذلك فهناك فرق بين معالجة الموضوعات دبلوماسيا واستراتيجيا أو أمنيا، لأن الأسلوب الأخير لايعترف إلا بالحقيقة والخريطة أي الأمر الواقع ويتعامل مع ماهو ممكن تبعا للإمكانيات الحقيقية المتاحة، أما الرجل الدبلوماسي فلا يتحتم أن يسير علي نفس النهج خاصة في تعامله، ولذلك فإنه حينما يقول «نعم» فإنه يعني «ربما» وإذا قال «ربما» فإنه يعني «لا» وإذا قال «لا» فهو ليس دبلوماسيا.

ولا يجوز للباحث في مثل هذه الموضوعات الإستراتيجية أن يسبح ضد التيار ولكن مهارته تكمن في عدم السماح للتيار أن يجرفه بعيدا عن الثوابت التي لاتتغير بسهولة خاصة فيما يتعلق بالأغراض الرئيسية والهوية والجذور، وليس معني هذا أن يكون أساس التفكير

أيديولوجيا ولكن العامل الحاسم يكون لمصلحة القومية التي تحدد المفاهيم والإتجاهات والتي تصمد أمام الشعارات الزائفة التي تسعي إلي تحطيم الثوابت تحت شعار عدم ملاءمتها للمتغيرات والأفكار الحديثة مثل «نهاية التاريخ» و «نهاية الجغرافيا» و«صراع الحضارات» و«نهاية الحرب الباردة» و «الشرعية الدولية» و «نهاية سباق التسلح» وأخيرا الشعار الخطير «إن كنا فشلنا وعجزنا عن صنع السلام دعونا نكسب المال فما فات مات».

***

الكل يتحدث عن السلام ولكنه لا يتحقق !!!

كل أطراف الصراع العربي الإسرائيلي يتحدثون عن السلام، فاسرائيل تتحدث عن السلام، والفلسطينيون وكل العرب يتحدثون بدورهم عن السلام، والولايات المتحدة وغيرها من الدول يتحدثون بدورهم عن السلام. ولكن لماذا لا يتحقق السلام ؟ في تقديري أن المسئول عن ذلك هو اسرائيل لأن مجرد حديث العرب عن السلام معها وحتمية حل الصراع القائم هو إعتراف منهم بوجودها كدولة ضمن أفراد العائلة الإقليمية وإلغاء شعار «أن الصراع صراع وجود وليس صراع حدود.» ولكن إسرائيل- كما يقول موشيه دايان - « لاتوافق علي العودة الي نفس الوضع الذي كانت عليه قبل حرب ١٩٦٧ بنفس الحدود والإتفاقيات فنحن نريد تغييرات أساسية في كل شيء فالقول إذن بأن العرب لا يريدون تسوية هو نصف الحقيقة لأن نصفها الآخر كامن في التغييرات التي نريدها » ولذلك فالسلام ما زال بعيد المنال.

والسلام معناه إزالة أسباب الصراع أو أهمها علي أقل تقدير وإلا

أصبح السلام فترة هدنة بين حربين، والشيء الغريب أن كثيرا من أجهزة الاعلام العربية وأغلب المثقفين العرب يجارون غالبية الاسرائيليين بالإسراف في التحدث عن السلام بحيث أن جزءا كبيرا من الرأي العام يعيش الآن في مناخ السلام «الذي لم يتحقق» فالأرض ما زالت محتلة والمستوطنات تتكثف والتهجير قائم علي قدم وساق وليس أخطر علي الأمة من أن تعيش تحت مظلة السلام وحقوقها ما زالت في جيب الغير لا يعلم أحد متي ستسترد فهذا نوع من تخدير الشعوب يذكرنا بحروب الأفيون بين الصين وبريطانيا في القرن الماضي مع إختلاف الوسائل والأساليب.

ولا أظن أن شعار ما يطلق عليه «الأفكار الجديدة» يغير من معني الحقوق الضائعة أو من معني الإحتلال، فالقضية هي قضية الأرض الضائعة ومجرد الحديث عن السلام لا يعيدها ثم الإسراف في الحديث عن النظام أو السوق الشرق أوسطي أو نادي البحر المتوسط لا يجوز أن يلهينا عن صلب القضية وأساسها. فكثير من الكتاب غارق في بحث هذه الموضوعات وهذا أمر لا غبار عليه شرط ألا يجرفنا هذا التيار عن المشكلة الحقيقية أو عن أساس الصراع وإلا يكون الأمر مشابها لما فعله عبد الكريم قاسم حاكم العراق حتي أوائل عام ١٩٦٣ حينما شعر بإهتزاز حكمه وإنصراف الشعب عنه فاندفع يبشر أهل العراق من الفقراء بتوفير مسكن لائق لكل عائلة وقام بوضع نماذج متعددة في مطبوع صغير وزعه علي الجميع الذين أخذوا يتحاورون ويختلفون علي النموذج الصالح لهم وتركوا القضية الأصلية وهي فساد وسوء حكم قاسم.

الذي يستحق أن يكون محل نظر ونحن نتحدث عن السلام هو

أي نوع من السلام يمكن أن نعيشه ؟! في رأي ريتشارد نيكسون الذي أورده في كتابه ١٩٩٩ أن «السلام الكامل Perfect Peace الذي تنعدم فيه الخلافات والتناقضات بين الدول أمر مستحيل وهو مجرد وهم Illusion ولكن المؤمل أن يعيش العالم في ظل «السلام الحقيقي أو الواقعي» Real Peace الذي تعترف فيه الدول بتناقضاتها وخلافاتها وتتعايش معها محاولة التغلب عليها بإستخدام كافة وسائل الصراع عدا إستخدام القوات المسلحة .. » هذا القول يثير قضايا ثلاثا.

القضية الأولي هي الفرق بين الصراع والقتال. فالقتال جزء من الصراع وأحد وسائله والصراع هو تصادم إرادات وقوي خصمين أو أكثر يهدف كل طرف فيه الي «تليين» إرادة الآخرين جزئيا أو كليا للحصول علي الأغراض الرئيسية الناقصة لأن تحطيم الإرادة أصبح مستحيلا والحصول علي الأغراض الكلية أصبح غير ممكن. فالصراع يستخدم كل الوسائل حتي القتال ليصل بنا في النهاية الي نقطة بين الهزيمة والإنتصار. ومعني ذلك أن إدارة الصراع يجب أن تتم بإ رادة ناقصة وإلا لن تكون له نهاية.

القضية الثانية هي الفرق بين القتال والردع Deterrence وهو أمر يتعلق بالقوة فالقوة عامل محايد له تأثيره المغري علي أصحاب القرار، وتلعب القوة دورها سواء وهي في حالة إستاتيكية Static أو وهي في حالة الحركة Dynamic ويسمي دور القوة في الحالة الأولي الردع، وفي الحالة الثانية القتال. والردع هو إستخدام وسائل القتال لمنع القتال أو هو فن عدم الحرب. أما القتال فوسيلته المعركة وكل استراتيجية إسرائيل تعتمد علي إعتبار القوة هي الوسيلة الرئيسية لممارسة الدبلوماسية علي أن تستخدم الردع لتجنب القتال، أي فرض

الأمر الواقع في ظل الردع لمنع الطرف الآخر من رفضه وإذا إضطرتها الظروف الي القتال فلابد أن تنقل المعركة خارج أرضها بعمليات مفاجئة سريعة بحيث تظل المبادأة دائما في يدها بشرط أن تنتصر، لأنها لا تتحمل معركة خاسرة واحدة. وللردع معادلة تحرص اسرائيل علي إعمالها بكل جدية وهي:

امتلاك وسائل وأسلحة الردع + إخطار الطرف الآخر بها + العزيمة والإصرار علي استخدامها إذا ماضطرتها الظروف إلي ذلك علي أساس أن ردع الخطر الصغير يمنع حدوث الخطر الكبير = الردع

لقضية الثالثة: هي أن أي دولة إقليمية يمكنها بدء القتال في الوقت والمكان وبالطريقة التي تريدها ولكن من المستحيل عليها أن تنهي القتال في الوقت والمكان وبالطريقة التي تريدها، لأن نقل السلاح والتكنولوجيا من القوي المركزية Central Powers الي القوي الهامشية Peripheral Powers هو الذي يعيد تشكيل موازين القوي Balance of Force حسب ماتريده مصالحها. يعني ذلك أن هناك قيودا شديدة مفروضة علي إستخدام القتال في حل الصراعات يجب وضعها في الحسبان أثناء إدارة الأزمات Crises Management علي أن تتجنب إستخدام القوة في مواجهات مباشرة إلا إذا كانت النتائج مضمونة.

الدولة / الحالة والعقدة الثنائية

إسرائيل حالة فريدة زرعت بيننا فكل الدول لها حدود معروفة ولكن حدود إسرائيل غير معروفة ولا محددة حتي بعد مرور حوالي نصف قرن علي إنشائها، ويختلف الإسرائيليون أنفسهم علي هذه الحدود وتسميتها والشعب نفسه غير محدد فمن هو اليهودي؟! وهل شعبها هم

من يسكنون فيها حاليا أم هم كل يهود العالم؟ ثم هي دولة معتدية ولكنها مؤيدة من معظم دول العالم ثم تعدادها لايزيد علي ٤ ملايين ولكنهم زودوها بأعظم قوة تقليدية Conventional وفوق تقليدية Conventional Plusونووية Nuclear وهي دولة تعتبر شاردة Pariah تستخدم في كسر المقاطعة Sanctions Breaker المفروضة علي الدول بواسطة القرارات الدولية !!! وهي فوق ذلك دولة تقذف قواتها المسلحة نهارا ومساء بالحجارة لأنها قوة إحتلال بغيضة.

وتعاني إسرائيل من عقدتين هامتين تؤثران علي تفكيرها الإستراتيجي:

١ - العقدة الأولي أنها زرعت نفسها عنوة داخل المنطقة بعد أن اغتصبت أرضا لشعب أقام عليها آلاف السنين «فنحن قلب مزروع في منطقة ترفضه الأعضاء الأخري وليس أمامنا إلا إستخدام المضادات الحيوية بصفة مستمرة لكي نبقي». كما كتب موشيه دايان، ومن رأيه أن القوة هي العامل الحاسم لفرض الأمر الواقع وأن الإستيطان خير من قرار الكنيست بضم الأراضي لأن الإستيطان فعل والفعل هو الذي يخلق الكيان السياسي والأمر الواقع.

ويترتب علي هذا الشعور الخوف من المستقبل، ومن يطلع علي إعلان القاهرة ووثائق المفاوضات الحالية بين الإسرائيليين والفلسطينيين يلمس من التفاصيل التي يتم عليها الحوار مدي القلق الذي يستبد بها والذي يجعلها تلجأ إلي إجراءات شاذة لاتقدم عليها الدول الديمقراطية ويجعل من شعار إسرائيل الديمقراطية ساترا لأشد أنظمة التفرقة العنصرية تطبيقا. ففي إسرائيل يتوافق جنس الانسان مع درجة تخلفه الإقتصادي وحرمانه من حقوقه الإقتصادية والإجتماعية بل مع درجة

مشاركته السياسية تأمينا للمستقبل المهزوز الذي يشعر الإسرائيليون بتهديده لهم ولوجودهم.

٢ - والعقدة الثانية هي أنها دولة مكشوفة Vulnerable فهي تفتقر إلي كل أنواع القدرة Capabilities عدا القوة المسلحة Armed Force ولابد أن نلاحظ الفرق بين القدرةوالقوة. *فالقدرة*: هي مجموع قوي الدولة أي أن القوة السياسية + القوة الإقتصادية + القوة الحربية + القوة الثقافية = القدرة.

وتقاس الدول في المسرح السياسي بقدرتها، فهي بمثابة عنصر الحياة بالنسبة لها، فقد انهارت ألمانيا النازية لأن قدرتها تآكلت وتفكك الإتحاد السوفييتي كدولة وانهارت الشيوعية كعقيدة لأن سلعها لم تكن بقادرة علي أن تصل الي ماوصلته صواريخها في كل بقعة من بقاع الأرض، ولذلك يتحدث شمعون بيريز دائما عن أن «دول المنطقة تملك رأس المال والأرض والمياه والقوة العاملة والتكنولوجيا الكفيلة بتغيير لونها، الأصفر إلي اللون الأخضر» وحينما يتحدث بيريز بصيغة الجمع فإنه يتعدي الواقع لأنه ضم نفسه إلي من يملكون وهو في حقيقة الأمر لايملك شيئا من عناصر القدرة التي تحدث عنها.

هذه الحقيقة تدفع إسرائيل إلي إستراتيجية العدوان والتوسع، فكما يقول بعض الأمريكان «عندما تعجز الإمكانيات القومية عن تلبية إحتياجات الرفاهية لايبقي للولايات المتحدة من حل إلا السيطرة علي مزارع الموز في أمريكا الوسطي والثروات المعدنية في أمريكا الجنوبية والطاقة في الشرق الأوسط».

الأمن المطلق Perfect Security

استراتيجية اسرائيل ترتكز أساسا علي الأمن المطلق. فالأمن له

الأسبقية الأولي في تكوينها الداخلي وعلاقاتها الإقليمية والعالمية والأمن المطلق لدولة ما، هو في الحقيقة «لا أمن» للدول المجاورة وتأخذ كل الدول في علاقاتها الخارجية عدا إسرائيل بقاعدة «الأمن المتبادل - Mutual Security » فهو الذي يحقق الإستقرار المنشود. فالهيمنة Hegemony وهي المعني الحقيقي للأمن المطلق ضد الاستقرار.

واستراتيجية الأمن المطلق تعتمد من وجهة نظر إسرائيل علي عاملين: الطبوغرافيا والقوات المضادة والعامل الأول يدفعها إلي التمسك بالأرض التي تصلح قواعد للهجوم أو للدفاع، أما العامل الثاني فيدفعها إلي العسكرة (١) Militarization وسباق التسلح Armes Race.

فالأمن الإسرائيلي لايتحقق بمعاهدات السلام ولا بالتطبيع ولا بوجود القوات الدولية أو متعددة الجنسيات أو بالضمانات الدولية ولكنه يتحقق أولا وآخرا بالأرض. «فعلي إسرائيل أن تسيطر علي القنوات والممرات والأنهار والجبال والمرتفعات أولا ثم تأتي الترتيبات والضمانات والاتفاقيات بعد ذلك». ومن هنا انبعثت نظرية إيجال آلون التي اعتنقتها كل الأحزاب «بضم جزء من الضفة الغربية بعمق ١٥ كم وعلي طول نهر الأردن وزرعها بالمستعمرات» ولم تكتف إسرائيل بذلك بعد أن حولته إلي أمر واقع بل سمتها بأسماء توراتية وهي يهودا والسامرا ... يعني إحتلت الأرض وغيرت من طبوغرافيتها وديموجرافيتها باسم تحقيق الأمن المطلق.

وتدفعها هذه النظرية أيضا إلي أنها تنظر إلي الحدود السياسية علي أنها غير مقدسة إذا تناقضت ومفهومها الأمني. فالحدود السورية لم تتحدد إلا عام ١٩٢١ وسيناء لم تتحدد حدودها - من وجهة نظرها

- إلا في أوائل الحرب العالمية الأولي، والضفة الغربية لم تنضم إلي الضفة الشرقية إلا في مؤتمر أريحا عام ١٩٤٨ والأسكندرون ضمتها تركيا وانتهي الأمر. وليس غريبا والحالة هذه أن تطالب إسرائيل بتعديلات في الحدود السياسية للدول المجاورة لأنها حينئذ تطالب بتغييرات في واقع متغير غير ثابت !!! ولذلك نجدها تصر علي أن القرار ٢٤٢ الشهير حينما يتحدث عن عدم جواز احتلال «أراضي» وليس «الأراضي» هو القرار الملزم ويفخر أبا إيبان بأنه هو صاحب الغموض Ambiguity الذي غَلف القرار في مقال شهير بعنوان « ال - The » إذ يعطي إسرائيل الحق في «تعديلات» في الحدود فهو لم يتحدث عن الإنسحاب من كل «الأراضي» ولكنه تحدث عن الإنسحاب من «أراضي» أي أنه تحدث عن الجزء دون أن يتحدث عن الكل ومازال الخلاف قائما علي تفسير القرار حتي بعد أن مضي ربع قرن علي صدوره ولكنها لاتنتظر الإتفاق علي مضمون القرار فهي تكسب الوقت لفرض الأمر الواقع عن طريق التغييرات الديموجرافية والطبوغرافية علي الطبيعة فالأمن الإسرائيلي ليس من أنصار الإنتظار.

الحدود السياسية والحدود الآمنة

إذا أعيت إسرائيل الحيل لضم الأراضي التي تريدها فإنها تلجأ إلي مايسمي بالحدود الآمنة وهي الحدود التي تتجاوز الحدود السياسية للدول المجاورة أو المتاخمة والتي شملتها الترتيبات الأمنية التي تتفق وأمنها حتي لو كان في ذلك عدوان علي السيادة. فمعاهدة السلام بين اسرائيل ومصر تحدد هذه الترتيبات ابتداء من غرب قناة السويس وتزحف شرقا حتي الحدود السياسية وبذلك تبدأ الحدود الآمنة لإسرائيل علي مسافة ١٥ كم غرب قناة السويس، حيث يمنع علي مصر ممارستها

حق السيادة الكاملة علي أراضيها تلك بتحديد الأسلحة التي تتواجد في هذه المنطقة حجما ونوعا ، ويستمر هذا الحظر شرق القناة حتي نصل إلي المنطقة قرب الحدود الشرقية، حيث لايسمح إلا بتواجد قوات مدنية كما تمنع الإتفاقية مصر من استخدام موانئ ومطارات سيناء إلا في أغراض مدنية، هذا علاوة علي محطات الإنذار - والتي هي بمثابة قاعدة أمريكية - في جبل الراحة وسط سيناء علاوة علي القوات متعددة الجنسيات التي لايجوز سحبها إلا بموافقة الطرفين وبضمان أمريكي أي أن اسرائيل في واقع الحال تمارس سيادتها داخل حدودنا السياسية فهذا يدخل في مفهومها للأمن المطلق، ومن المستحيل أن تقبل إسرائيل بمثل هذه الترتيبات داخل حدودها السياسية بحجة ضيق رقعتها.

وتكفل هذه الحدود الآمنة لإسرائيل من وجهة نظرها عدة مزايا:

- منع مفاجأتها بالضربة الأولي إذا وجهت إليها من أحد الجيران.
- إذا وجهت إليها هذه الضربة الأولي سوف تكون ضعيفة وبذلك يسهل عليها إمتصاصها ثم تقوم هي بتوجيه الضربة الثانية عماد سياستها الرادعة.
- تؤثر هذه الترتيبات في الحسابات التي يجريها الطرف الآخر تعزيزا لاستراتيجية الردع إذ تقلل من إمكانية الحصول علي المفاجأة والمبادأة الأمر الذي يؤثر تماما علي الحسابات.
- الإحتفاظ دائما بميزة المبادأة.
- الحصول علي فترة إنذار كافية عن أي ترتيبات مضادة يقوم بها طرف آخر بحيث يسمح لها ذلك بتوجيه ضربة وقائية أو

ضربة جراحية لإحباط المحاولات المضادة. وتعطي إسرائيل لنفسها الحق

في اختراق الحدود السياسية للدول المجاورة إذا شعرت بأن هناك مايهدد أمنها كما حدث في عملية «السلام من أجل الجليل» والتي أوصلتها إلي مشارف بيروت، وحينما انسحبت أعطت لنفسها الحق في إنشاء منطقة عازلة Buffer Zone في جنوب لبنان كدفاع ضد «كاتيوشا» الفدائيين وكساتر يسيطر علي منابع مياه الليطاني لمد الأنابيب لري الجليل الأعلي.

وكما تعطي إسرائيل لنفسها الحق في اختراق الحدود السياسية أفقيا بواسطة قواتها البرية فإنها لاتتردد في اختراق حدود المياه الدولية البحرية كما يحدث عند قيامها بالعمليات البحرية بواسطة الغواصات والزوارق ،كما لاتتردد في خرق الحدود رأسيا باختراق المجالات الجوية للدول الأخري كما حدث في عملية «عنتيبي» في أوغندا في ١٩٧٦/٦/٢٧ أو عملية ضرب المفاعل العراقي الذري «أوزيراك Osirak» في ١٩٨١/٦/٧ أو في غاراتها علي تونس لقتل بعض أفراد المنظمة مستخدمة الطائرات لنقل جماعات الهجوم للقيام بعملياتهم ثم الإنسحاب إلى قواعدهم مرة أخري.

كما تقوم بعمليات إيجابية بواسطة أجهزة المخابرات للحصول علي معدات لازمة لأمنها كعملية ميناء طولون لتهريب زوارق سبعة بحرية كان قد صدر أمر السلطات الفرنسية بحظر تصديرها أو عملية چينيف لسرقة رسومات الطائرة الميراج أو العمليات المتعددة التي قامت بها في أوروبا والولايات المتحدة وجنوب إفريقيا للحصول علي اليورانيوم المخصب Enriched Uranuim اللازم لمجهودها النووي.

كل هذا يتم تحت سمع وبصر الدول والمنظمات الدولية وفي ظل عشرات القرارات الدولية بالإدانة ولكن الأمن المطلق فوق كل إعتبار

دون احترام للحدود السياسية أو القانون الدولي أو القرارت الدولية.

الإتفاقيات الجزئية علي مراحل

إسحاق رابين هو آخر من تحدث عن نظرية الحلول الجزئية طويلة الأمد وهي وإن كانت منفصلة عن بعضها إلا أن تراكماتها تشكل الإتفاق النهائي أي الخريطة النهائية. وتبني هذه الإتفاقيات كلها علي العاملين السابق ذكرهما وهما: الطبوغرافيا واستخدام القوات المتضادة والغرض من هذه الإستراتيجية.

- إغراق الطرف الآخر في تفاصيل لانهاية لها لإمتصاص جهوده.
- تهذيب طموحاته وتآكل أغراضه.
- كفترات لإختبار الخطط والنوايا تمهيدا للجولة القادمة.

ويحتاج الأمر أحيانا إلي استخدام العمليات الحربية لتعديل الأمر الواقع وصياغته في إتفاقيات أو مكاسب جزئية. فحرب ١٩٦٧ مثلا وفرت لها ٥٠٠ مليون متر مكعب من مياه حوض الأردن، وغزوة ١٩٧٨ في لبنان وفرت لها حوالي ٨٠٠ مليون متر مكعب من نهر الليطاني، وعملية السلام من أجل الجليل حققت لها المنطقة العازلة جنوب لبنان ومفاوضات أوسلو السرية حققت لها إعلان المبادئ بخصوص غزة - أريحا أولا.

توازن القوي **Balance of Force**

منذ نشأة اسرائيل وهي تعتمد في بنائها علي أن يكون توازن القوي في جانبها دائما مقارنا بقوي الدول الإقليمية مصدر التهديد بالنسبة لها، وقد كفل لها ذلك الإعلان الثلاثي عام ١٩٥٠ الذي أصدرته كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والذي يحتم أن

يكون نقل السلاح بالإتفاق بينها حتي تضمن «توازن قوي» يمنع من سباق التسلح وضمنت إسرائيل بذلك تحقيق كسب معركة توازن القوي، ولما كسر احتكار السلاح باتفاقية مصر - تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٥٥ انطلقت معركة سباق التسلح بين العرب واسرائيل لتصحيح توازن القوي المفروض دوليا، ولذلك فلم يكن تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ هو السبب الحقيقي للعدوان الثلاثي ولكن كان السبب الحقيقي - كما أثبتته الوقائع التي سمح بنشرها - هو كسر احتكار السلاح، لأنه غير من قوانين توازن القوي الإقليمي بين العرب وإسرائيل وتوازن القوي العالمي إذ أوجدت الإتفاقية الإتحاد السوفييتي في قلب المنطقة وفي المياه الدافئة الأمر الذي هدد الاستراتيجية الغربية تهديدا غير مسبوق.

وتوازن القوي المتعادل هو الحالة التي تصل فيها الأطراف بحيث يتعذر عليهم في ظلها اللجوء إلي إستخدام القوة لفض المنازعات، وإذا اضطرت الي ذلك يكون القتال في أضيق الحدود لأن هذا التعادل يفرض قيودا علي الأطراف وهي تجري حساباتها فيتبين لها أن خسائرها عند استخدام القوة أكبر من مكاسبها، وهنا يتحقق الإستقرار «المفروض» لأن الاستقرار يتحقق اذا امتلكت أطراف الصراع القدرة علي التصدي للمشروعات العدوانية للجيران أو هو امتلاك الأطراف القدرة علي السيطرة علي تطور الأحداث عند إدارة الأزمات.

وإذا تحقق لطرف من الأطراف كسب معركة توازن القوي - كما هو حادث بالنسبة لإسرائيل - فإنه حينئذ يصبح قادرا علي أن يفعل مايريد وأن يمنع الآخرين من فعل مالايريدون، أي أن يكون قادرا علي تغيير الأمر الواقع وفرض أمر واقع جديد تحت مايسمي بغرور القوة أي تصبح الإتفاقيات معبرة عن توازن قوي الموقعين عليها ولكنه لايعبر

بالضرورة عن توازن المصالح الحيوية لهم وهناك فرق كبير بين التسويات الرديئة والتسويات العاقلة لأن الأولي تركز علي «جيل التسوية» في حين أن الثانية تعطي «الأجيال الحالية» إقتناعا بأن حقوقها لم تغتصب كما تعطي «للأجيال اللاحقة» شعورا بالأمن والطمأنينة وتصبح التسوية في الحالة الأولي مؤقتة لأنها مرتبطة بتوازن القوي وهو عامل متغير، أما التسوية في الحالة الثانية فإنها تعني «السلام» الذي يعتمد علي توازن المصالح أي علي قواعد راسخة وأعمق جذورا كإتفاقية ڤيينا عام ١٨١٤ التي نجح كل من ميترنيخ وكاسلتروا في عقدها بين دول أوروبا والتي نتج عنها سلام المائة عام.

وليس هناك أخطر علي السلام من وجود دولة قوية جدا إلي جانب دولة ضعيفة جدا، لأن امتلاك القوة الزائدة يولد الشعور العدواني ويحفز علي استخدام القوة كعامل وحيد لممارسة السياسة ولحل المنازعات، لأن للقوة صفة الإنتشار ولا يوقفها إلا وجود قوة مضادة تمنعها من انتشارها وتردها من حيث انطلقت.

وتركز إسرائيل في سياستها القومية علي الإحتفاظ بتوازن القوي في صالحها ضد الأعداء المحتملين جميعا وتعمل حسابها دائما أنها قد تواجه بتهديد علي جبهتين أو أكثر عن طريق:

- نقل السلاح والتكنولوجيا من الدول المركزية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية مستغلة التسهيلات الكبيرة التي تقدمها واشنطن لها عن طريق برنامج تمويل المبيعات العسكرية (٢) وصندوق العون الإقتصادي (٣) وبرنامج المساعدات العسكرية(٤) كما تتمتع بما يسمي بطريقة التدفق النقدي (٥) والتنازلات عن القروض وتسهيلات تحددها الحكومة الأمريكية

للشركات التي تستورد من اسرائيل وكذا صرف المعونة السنوية جملة واحدة (٦)

_ الصناعات الحربية الذاتية وتعتمد في أغلبها علي تجميع الأجزاء التي تحصل عليها من الخارج بطريقة شرعية أو غير شرعية فـ ٣٦٪ من صناعتها الحربية مستوردة من الخارج فماكينة الدبابة «ماركاڤا - Markava» وهي ماكينة تاليدان كونسال الأمريكية وماكينة الطائرة «لاڤي - Lavi» هي ماكينة أ - ب ١١٢٠ برات وهويتني الأمريكية وكل الأجهزة الهيدروكلورية من شركة جوديير والكاميرات من شركة جريمز والصاروخ الشهير شافير هو بعينه الصاروخ الفرنسي ماترا وماكينات الميراج سرقت تصميماتها من چينيف في عملية مخابرات جيدة.

كما تشمل الصناعات الحربية أيضا الأسلحة فوق التقليدية (٧) أما المجهود النووي الذي يعمل تحت إدارة مستقلة فيشمل مالديها من مفاعلات تعترض علي التفتيش عليها تبعا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وكذلك طرق تركيز اليورانيوم ووسائل استخلاص البلوتونيوم والمعرفة العلمية ووسائل اطلاق الرؤوس النووية المتعددة (٨).

وينتج عن التوسع في الصناعات الحربية تشكيل مايسمي بالمجمع الصناعي الحربي Industry Military Complex الذي له وزنه وقوته الضاغطة في اتخاذ القرار السياسي، كما ينتج عنه عسكرة المجتمع الإسرائيلي وتنمية روح العدوانية لدي فئاته، ولكن علينا أن نلاحظ أن نمو الصناعات الحربية لم

يحقق لإسرائيل الإستقلال الذاتي للحصول علي الأسلحة التي تحتاج اليها فهي مازالت وسوف تستمر في استيراد أغلب إحتياجاتها وكذلك لم تحقق هذه الصناعات ماكانت ترنو إليه من موازنة ميزان المدفوعات.

وعلينا أن ننظر إلي هذا الموضوع الخطير في ضوء عدة اعتبارات هامة منها: سيولة أسواق السلاح العالمية بعد تآكل الاتحاد السوفييتي كدولة وسقوط الشيوعية كعقيدة مما نتج عنه أن سوق السلاح العالمي أصبح تجارة أكثر منه سياسة كما كان الحال من قبل، وإصرار الولايات المتحدة علي امداد اسرائيل بكل أنواع الأسلحة المتقدمة كما فعلت مؤخرا في إمدادها بالپاتريوت بأطقمه وبالطائرات ف - ١٥ إي F 15 E التي يبلغ مداها ١٥٠٠ ميل وتحمل رؤوسا ذرية كذا إمدادها بالتمويل اللازم لإنتاج الصاروخ «أرو Arrow» المضاد للصواريخ، وكذلك استخدام الشرعية الدولية بطريقة إنتقائية Selective لإحداث تغييرات جوهرية في ميزان القوي الإقليمية وذلك بتدمير الترسانة الحربية العراقية بحجة خطورة الأسلحة شديدة التدمير التي لدي العراق مع غض البصر عما في الترسانة العسكرية الإسرائيلية من أسلحة مشابهة ومتفوقة كما وكيفا وإختلال توازن القوي هو أقصر طريق للقضاء علي الإستقرار المنشود.

وهناك سؤال هام : هل يمكن أن يتحقق السلام وفي المنطقة مثل هذه الترسانات المتفجرة دون مواجهتها بطريقة فعلية؟ ثم هناك سؤال آخر أكثر خطورة وأهمية وهو يتعلق بنفقات الدفاع ووهم تخفيضها بمجرد توقيع إتفاقيات السلام فهذا أمر لن يحدث لأنه سلام مبني علي توازن القوي وبطريقة تفتح الباب لسباق التسلح من جانب وللمزايا العدوانية

التي لا تقضي عليها المباحثات الدائرة حتي الآن في جانب آخر.

لا يجوز إذن من وجهة نظر البعد الأمني أن نتعامل مع الشعارات المطروحة ببساطة مخلة للأمن القومي ولا يجوز أيضا أن نتعامل مع محاولة إنهاء الصراع القائم بتسطيح زائد. لأنه إن أريد حل الصراع حقيقة فلابد من نزع «الفتائل» من القنبلة الموقوتة التي تهدد مستقبل المنطقة بحروب قادمة. فأي تطبيع يمكن أن يبني علي وضع متفجر مثل الوضع الذي يهدد المنطقة بأسرها بمخاطر لا يمكن لأحد أن يحدد مداها؟

من هو *العدو*؟

وسط شعارات السلام والحديث عنه لابد وأن نحدد من هو العدو الذي تعتبره اسرائيل مهددا لأمنها القومي بل لبقائها ووجودها ولمن تعد اسرائيل ترسانتها الحربية الجبارة وخططها وتبني استراتيجيتها لمواجهته؟ إنه ولا شك العرب والمسلمون وهذه حقيقة دامغة لاجدال فيها تظهر من الترتيبات التي تتخذها الحكومة الاسرائيلية ومن طريقة تفاوضها من أجل السلام وفي تصرفات شعبها غرب وشرق الخط الأخضر علي السواء ازاء السكان العرب ومن عدوانية سكان المستعمرات الذين يسكنونها بعقائد توراتية متطرفة.

هذه حقيقة لاجدال فيها تواجه في المقابل شعارا يطلقه البعض دون التوقف عنده لبحثه علي ضوء الواقع وهو شعار «ليست هناك عداوة دائمة ولا صداقة دائمة ولكن هناك مصلحة دائمة» وهو شعار حقيقي لو أزال أسباب العداوة أو لم ينقض شروطاً والتزامات.

وإلتزامات الصداقة والمعيار الوحيد لتقرير ذلك هو عدم الإضرار بمصلحة طرف دون الآخر لأن «مافات مات» أو «لا تنظر كثيرا الي

الوراء» أو « طالما فشلنا في تحقيق السلام فدعونا نتاجر لكسب المال» هي شعارات خطيرة علي السلام نفسه، فالسلام لا يمكن أن يبني علي جثة الحق المغتصب ولا علي أشلاء المصالح المهضومة لأنه حينئذ سوف يكون إستسلاما ولوكان تحت رايات السلام وتفريطا في حقوق موثقة بالخرائط والمواثيق خلفها لنا الأجداد وليس معقولا أن نسلمها وقد تغيرت وتبدلت الي الأبناء والأحفاد.

اتفاقية غزة - أريحا أولا

حالة للدراسة Case Study

اذا نظرنا الي هذه الإتفاقية في إطارها الإستراتيجي نلمس الفارق بين التوقيع علي الإتفاق السياسي في البيت الأبيض في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ وبين المباحثات الجارية لتنفيذه حتي الآن وهي مباحثات لوضع الترتيبات الأمنية لتنفيذ الإتفاقيات السياسية لأن اسرائيل تفصل بين الإتفاق السياسي والإتفاق الأمني الذي يتم في إطاره.

وتختلف النظرة الإسرائيلية لإستراتيجية قطاع غزة عنها لأريحا

م	غـزة	أريحا - الضفة الغربية
١	الدولة الوحيدة ذات الحدود المشتركة هي مصر وقد ألغت حالة الحرب ووقعت اتفاقية السلام.	سوريا والأردن ولبنان ذات الحدود المشتركة مازالت في حالة حرب معها وتضيف إليها العراق لأنها لم تنس تأثير صواريخ السوخود Sucud عليها أثناء عملية عاصفة الصحراء.
٢	يسكن هنا ٤٠٠ مستوطن في ٤ مناطق ومجموعهم ٢٨ أسرة يعيشون علي عمل المزارعين	يقدر عدد المستوطنين في الضفة الغربية كلها ١٣٠,٠٠٠ عام ١٩٩٤ منهم ٤٠٠ مستوطن فقط

	التايلانديين وتقوم كتيبة كاملة من الجيش بالدفاع عنهم وهذا «غير معقول» كما يقول شمعون بيريز	في الخليل ومثلهم في مدينة أريحا ويوجد ١٢٧ مستعمرة مزروعة في الضفة الغربية اعتمدت الحكومة الإسرائيلية ٦٠٠ مليون دولار مؤخرا لإقامة شبكة طرق للربط بينها بعيدا عن المناطق العربية
٣	لاتوجد أماكن مقدسة توجب أي مشاكل	يوجد مثوي النبي موسي الذي عمد منه المسيح، والقدس وبها قبة الصخرة ومسجد عمر والمسجد الأقصي وكنيسة القيامة ثم هناك المسجد الإبراهيمي في الخليل.
٤	لاتوجد مشكلة لمنابع مياه مشتركة	مخزون المياه ومنابعه مختلف عليها لأنها مشتركة وتقوم اسرائيل بسحب المياه الجوفية بواسطة مشروعات خاصة كما تحدد كميات المياه بالنسبة للعرب بكميات لاتكفي الشرب والزراعة
٥	ليس لها أي أهمية دفاعية وتسبب مشاكل خطيرة لإسرائيل لحفظ الأمن هناك لدرجة أن رابين يصرح «كم أتمني أن يبتلعها البحر».	حيوية بالنسبة لتوفر القواعد الدفاعية والهجومية ولذلك خططت إسرائيل أثناء بناء المستعمرات أن يصبح الفلسطينيون معزولين في ثلاث مناطق هي نابلس ورام الله والخليل تفصلهم المراكز الإستيطانية في أرينيول والقدس ومجمع عبتصون وغيرت من المعالم الجغرافية والديموجرافية بحيث أصبحت الضفة الغربية كلها أرضا مختلفة المعالم والسكان.

ولذلك فإن قطاع غزة عبء استراتيجي يسمح بتنازلات سياسية، أما أريحا وهي جزء من الضفة الغربية ضرورة استراتيجة لايسمح فيها بتنازلات سياسية تتعارض مع الخطط والترتيبات الأمنية.

وتعتبر الضفة الغربية والحالة هذه هي خط الدفاع الرئيسي من ناحية الشرق فهي تتحكم في كل طرق الإقتراب من بغداد إلي دمشق والضفة الغربية خلال منطقة H3 الإستراتيجية كما تتحكم سفوح جبالها الشرقية في السفوح الغربية لجبال الأردن شرق النهر وتتحكم سفوحها الغربية في السهل الممتد حتي البحر غربا كما تتحكم في الجسور الثلاثة علي نهر الأردن والتي تصل الضفة الشرقية والضفة الغربية وهي من الجنوب إلي الشمال:

١ - جسر اللنبي الذي يصل الي أريحا والمسافة من الجسر الي عمان ٥٨ كم والي القدس ٣٨ كم.

٢ - جسر الملك عبد الله ويصل الي القدس بمسافة ٣٠ كم.

٣ - جسر الدامية ويصل الي قلقيلية ثم الي نابلس بمسافة ٦٤ كم.

ولهذه الأهية الإستراتيجية اتفقت جميع الأحزاب علي مايعرف بخطة إيجال آلون والتي تقضي بضم المنطقة بحذاء نهر الأردن وبعمق ١٥ كم غربا مع زرعها بالمستعمرات الكثيفة بعمق ٦ خطوط متتالية من السفوح الشرقية لمرتفعات الأردن حتي طريق آلون الذي يسير غرب المرتفعات ومحاذيا لها وتتحكم هذه المستعمرات في طرق الإقتراب محيطة بالجزر الفلسطينية إحاطة السوار بالمعصم.

ومع ذلك تقرر اسرائيل أن الأمن الخارجي من مسئوليتها أما الأمن الداخلي فهو مسئولية مشتركة مع الفلسطينيين.

تؤمن اسرائيل بتمسكها بالمرتفعات كما قلنا فحتي من أيام وجودهم في العصور القديمة كانوا يحتلون المرتفعات لأنها كانت في غير متناول جيوش المصريين القدامي أيام أمنحتب الثاني وسيتي ورمسيس الثاني إذ تحركت جيوشهم دائما في السهل الساحلي ومدخله من قطاع غزة الذي يوفر الموانئ، ولذلك فبينما تهيئ الجبال مواقع دفاعية حيوية للدفاع عن البلاد فإن السهل الساحلي يهيئ لها الحياة والتجارة، وتشعر اسرائيل بالتهديد المستمر من الجيران وتعتمد لمواجهة ذلك علي قوة عسكرية كاملة التجهيز فينتقي قادتها بعناية، ويذكر عن داڤيد بن جوريون قوله حينما سئل عن أخطر مركز في اسرائيل «إنهم قادة الفصائل ذوو الصفات المتميزة لأنهم هم الدرع الحقيقي لحماية اسرائيل» وكذا علي قدرتها علي المناورة مع الدول المجاورة واحتلالها لمواقع طبيعية تهيئ لها خطوط الدفاع ضد أي تهديد ونقط وثوب لتهديد الجيران.

واسرائيل تعيش في رعب دائم من قلة العمق ولذلك فهي تؤمن لنفسها المستوطنات التي تعتبر بمثابة ثكنات عسكرية وقلاع مجهزة، علي أن يشكل المستوطنون جيشا مدربا ومستنفرا باستمرار للدفاع عن المشروع الصهيوني. فالحكومة إذن هي التي تحرض المستوطنين وتدربهم وتسلحهم وتسكت علي جرائمهم وتستصدر القوانين التي تمكنهم من الإستيلاء علي الأراضي العربية وتغرقهم برخص البناء اللازمة، كما تقوم بتوفير أجهزة الإنذار المبكر حتي داخل حدود الدول المجاورة وتقيم الدفاعات المحصنة وتنشئ شبكة مواصلات واتصالات جيدة، وتعمل دائما علي امتلاك قوة جديدة ساحقة وقوة بحرية لمنع أي مجهود مضاد لحصارها.

وفي مفاوضاتها الحالية لاتسمح أبدا باختراق مفهومها عن الأمن المطلق بغض النظر عن إنعكاس ذلك علي أمن الآخرين مستخدمة قاعدتيها الذهبيتين - من وجهة نظرها طبعا - الطبوغرافيا والديموجرافيا والتفوق في ميزان القوي.

أما الضمانات والإتفاقيات الأخري فهي تفاصيل تخدم القاعدتين ولا تتحكم فيهما.

ماذا نريد أن نقول ؟!

١- ليس من الحكمة الإنتقال من حالة العداوة إلي حالة الصداقة دون التأكد من النوايا، والنوايا لايمكن تقييمها حقيقة إلا بالأفعال والأوضاع علي أرض الواقع، فمن الخطر أن نعيش في جو سلام مراوغ يتخطي الأسباب الحقيقية للصراع العربي الإسرائيلي ويقفز فوق تراكمات معقدة دون محاولة حلها، فهذا في حد ذاته لن يبني السلام الآن، ويجعلنا نورث الأجيال القادمة كل أسباب قيام الحروب لعلاج ماأغفلناه وما حاولنا أن نتحاشي مواجهته، واسرئيل لاتتهاون أبدا في أي عامل يهدد بقاءها لا الآن ولا في المستقبل، وعلينا أيضا ألا نتهاون فيما يحقق أمننا القومي.

٢ - ونحن أمام دولة/حالة لها استراتيجيتها المحددة الموروثة من جيل الطليعة والتي تريد توريثها إلي الأجيال القادمة، واستراتيجيتها كما شرحناها لم يدخل عليها أي تعديل وليس هناك مايوحي بهذا التعديل، ومن الخطورة بمكان أن يطالب البعض بضرورة التغيير من جانبنا فقط حتي لو وصل الأمر الي تغيير الهوية، وليس معني هذا

تجنب المتغيرات لتتلاءم مع مايدور حولنا من تغيير علي المستويين العالمي والإقليمي، ولكن كما أنه ليس من المصلحة السباحة ضد التيار فإنه من المصلحة أيضا ألا نسمح للتيار أن يجرفنا فلنا ثوابتنا التي لايجوز أن نتخلي عنها ولنا أغراضنا التي تحقق أمننا القومي وعلينا التمسك بهذه الثوابت والقواعد، وألا نسمح أبدا بالتخلي عنها (٩) فالبيت العربي هو بيتنا والنادي العربي هو نادينا.

٣ - نحن جميعا مع السلام فلا أحد يريد القتال ولكن للسلام مواصفاته وقواعده مع تذكر أن السلام الإقليمي لن يتحقق في ظل مظلة نووية أو مظلة فوق تقليدية أو تقليدية ولكن يمكن أن يتحقق في ظل مظلة «الرضاء الناقص» للأطراف المعنية ويكبح استخدام القوة وبإزالة الأسباب الحقيقية التي تهدده وليس مجرد العمل علي إحتوائها، ولو تم ذلك لأصبحت الأطراف قادرة علي التفاهم بلغة واحدة لأنها تكون قد اتفقت علي إعمال المفاهيم الحقيقية للسلام ...

- ماهو المقصود بالأمن؟ هل أمن مطلق لدولة واحدة؟ أم أمن متبادل بين دول المنطقة؟ أم هو أمن منطقة؟
- العدالة لمن؟ لصاحب القوة؟ أم لصاحب المصلحة؟ أم لصاحب الحق؟ Justice to might or right?
- التوازن؟ هل هو لصالح دولة تريد فرض إرادتها؟ هل هو توازن لفرض إرادة دولة واحدة علي منطقة بأسرها بالقوة والقسر؟ أم أنه توازن يردع النزعات العدوانية ويعيد تحجيم القوي إلي أوضاعها الطبيعية حتي يمكنها أن تعمل في حدود القانون والشرعية؟
- الشرعية لمن؟ هل مفهومها يتغير بتغير موازين القوي؟ هل

تتغير تحت ضغط النزعات العدوانية؟ هل هي وليدة لنظريات المجال الحيوي؟

- الحدود؟ هل هي الحدود السياسية المعترف بها دوليا؟ أم هل هي الحدود الآمنة؟ هل يجوز وجود حدود آمنة لدولة هي اسرائيل داخل الحدود السياسية للدول الأخري دون أن تقبل بوجود حدود آمنة لديها تتجاوز الحدود السياسية؟
- الحكم الذاتي؟ هل هو للشعب دون أرض؟ أم أنه لشعب موجود وله أرض؟

والشئ الغريب حقيقة أن القانون الدولي ينظم كل ذلك ويجيب علي الأسئلة المطروحة في محاولة لإيجاد لغة مشركة بين العائلة الدولية، ولكن اسرائيل لاتعترف بذلك وتضع لنفسها مفهومها الخاص ثم تفرضه علي الغير باستخدام القوة...ولكن الأغرب من ذلك أن البعض حينما يواجهون بذلك يسمونه التمسك بالقديم وعدم الرغبة في التطور بل قد يتمادي البعض فيطلق علي من يقول ذلك «سكان الكهوف». وهناك خطأ لأن التفريط لايمكن أن يعني التطور.

٤ - من الخطر الشديد والخطأ الفادح أن تعيش الأمة في أوهام السلام علما بأن الأرض مازالت تحت الإحتلال وعلما بأن الشعب خارج بلاده يهيم علي وجهه وعلما بأن القدس أولي القبلتين وثالث الحرمين مازالت في قبضة اسرائيل. هذا التعتيم ومسح العقول هو وضع البذرة الأولي لحرب قادمة فقد يضحك علي الشعب بعض الوقت وقد يغرر به نصف الوقت ولكن من المستحيل أن يضلل كل الوقت مالم تحل الأسباب الحقيقية للنزاع بعودة الحقوق الي اصحابها، فإن الإستقرار لن يتحقق، فالقوة لاتفرض الاستقرار فهكذا يقول التاريخ ولكن تحقيق المصالح

الناقصة والتحرك بالإرادات الناقصة هي التي تحقق السلام الواقعي فهكذا تقول الجغرافيا فلا الذين صاغوا التاريخ علي هواهم ولا الذبن غيروا من الجغرافيا نجحوا أبدا في تحقيق السلام، فالتاريخ ثابت وكذلك الجغرافيا ولا يمكن للعوامل الفرعية والطارئة أن تزيل الثوابت.

٥ - إن السلام لايشمل مبادلة السلام بالسلام والتعامل في الأسواق وإقامة المشروعات المشتركة فقط ولكنه يشمل مبادلة السلام بالأرض أولا ثم يأتي بعد ذلك كل أنواع التطبيع، لأن التطبيع السياسي وإزالة كل صور الهيمنة والاحتلال تسبق أي تطبيع اقتصادي أو ثقافي وحتي هذا لايكفي لصياغة السلام، فلابد أن يكون سلاما بين أطراف متوازنة قواها، فلا يعقل أن يتم سلام في ظل إحتكار اسرائيل للسلاح النووي أو الأسلحة شديدة التدمير أو التفوق التقليدي، فليس أخطر علي الإستقرار الإقليمي - كما قلنا سابقا - من وجود دولة قوية جدا إلي جوار دول ضعيفة جدا، لأن إحتكار القوة دون محاولة تعادلها Par-ity أو توازنها يجعل الإستقرار مفروضا من جانب واحد، وهذا ضد منطق من يريد تحقيق الاستقرار بضمان كل الأطراف لأن الإستقرار «كعكة» لابد أن ينال كل طرف نصيبه العادل منها.

٦ - في ظل الظروف القائمة وإلي أن تغير اسرائيل من أفكارها الإسترتيجية التي تهدف الي تحقيق الأمن المطلق ولو علي حساب أمن الآخرين لابد من الإحتفاظ بقوة مسلحة قادرة مهما كلفنا ذلك من نفقات، فحتي هذا السلام الهش القائم حاليا بين مصر واسرائيل لا يمكن الحفاظ عليه الا بقوة تدعمه، ولا عجب بعد ذلك أن نري كل دول المنطقة- تحت شعورها بعدم الأمن - تدخل من جديد في سباق تسلح خطير ترتفع فيه درجات سلم الردع الي الأسلحة فوق التقليدية وربما

النووية أيضا ومن يظن خلاف ذلك فهو واهم، فما زال حلف الأطلنطي قائما كما هو رغم إختفا حلف وارسو ورغم تحلل الإتحاد السوفيتي وهزيمة الشيوعية وإرتفاع نفقات الدفاع في ظل عدم الإستقرار السائد يؤثر علي ما يخصص للتنمية كما يؤثر علي المسيرة الديموقراطية مما يقود مباشرة الي زيادة الإرهاب.

عدم الإستقرار الإقليمي ← زيادة نفقات الدفاع ← قلة مخصصات التنمية وتوقف المسيرة الديمقراطية ← انخفاض مستوي معيشة الأفراد وزيادة البطالة ← نمو الإرهاب = زيادة عدم الإستقرار الإقليمي الذي قد يؤدي إلي صدام مباشر باستخدام القوات المسلحة.

٧ - البعض يدعو إلي الهرولة في التطبيع رغما عن أن السلام لم يتحقق بينما يدعو البعض الي المشروعات المشتركة مع اسرائيل ويزايد البعض في نفس الوقت فينادي بمد أنابيب المياه والغاز إلي قطاع غزة والضفة الغربية - واستحياء لايقولون اسرائيل - وعلينا أن ننظر الي هذه الآراء في ضوء العوامل الآتية:

- الأطماع التاريخية لإسرائيل في سيناء (الملحق «أ» المرفق يوضح مشروع تيودور هرتزل لإستيطان شمال سيناء عام ١٩٠٣)
- إن هذا النوع من النشاط يدخل في المناطق الرمادية لأنها تمد اسرائيل بعناصر القدرة التي سبق أن ذكرنا إفتقارها إليها إذ أنها تمد اسرائيل بعناصر الحياة والبقاء دون مقابل علما بأن التعامل طريق ذو اتجاهين .. أخذ وعطاء.
- إن التعامل مثلا في موضوع المياه - مياه النيل بالذات - يجب أن يأخذ في إعتباره المبادئ الهامة التي وردت في

خطاب السيد وزير الأشغال والموارد المائية إلي رئيس تحرير الأهرام في ١٩٩٤/٢/٢٥ (انظر الملحق «ب» المرفق).

ـ مثل هذه المشروعات المشتركة لابد وأن تأخذ في اعتبارها غير الأبعاد السياسية والإقتصادية بعدا أهم هو البعد الاستراتيجي الذي يتعلق بالأمن القومي للبلاد فحقوق الانتفاع من مثل هذه المشروعات المشتركة تكون محل صراع مستمر وبلا نهاية ، خاصة إذا كانت تتعلق بأنابيب المياه أو الغاز الطبيعي أو البترول مما يحتم علي الدول المشتركة في حق الإنتفاع أن تطالب باتخاذ اجراءات دفاعية تضمن بها استمرار الانتفاع بمشروعات أصبحت تتعلق بالوجود، الأمر الذي يضع أصحاب القرار في وضع حساس وهم يوازنون بين الربحية الإقتصادية والربحية القومية مما يجعل بحث مثل هذه الموضوعات من جانب المختصين العسكريين ذا أهمية بالغة (١٠) (انظر الملحق «جـ» المرفق).

٨ - وهناك موضوع آخر يحتاج الي مزيد من البحث وهو هل يتجه المحور الاستراتيجي للتنمية الي الغرب أم أن الأسبقية تكون الي الشرق . . . المحور الاستراتيجي الغربي مهدد وغير مستقر والمحور الاستراتيجي الشرقي مستقر. وليس معني تحديد اسبقية التنمية في احد المحورين اهمال المحور الآخر ولكن تحديد الأمور في المجال الاستراتيجي هام جدا لأنه يتعلق بالمستقبل ..والموضوع فني يحتاج الي دراسات متعمقة شأنه شأن القضايا الأخري الكثيرة التي فجرناها.

وأخيرا قلنا وقال غيرنا والمهم ليس مايقال ولكن الأهم أن ندرس مايقال ليكون لنا استراتيجيتنا ومشروعنا في زمن تتصارع فيه العقول

والمشروعات.

أمين هويدي
(إمضاء)

الهوامش:

١ - في كتابنا Militarization & Security in the M.E and its impact on Development and Devoracy (Pinter Pblishers & ST Martin/s Press) أوضحنا تأثير العسكرة قطريا واقليما. ولا تعني العسكرة مجرد التسلح أو الناحية العسكرية ولكنها تعني سعي الدولة إلي التوسع والهيمنة والتدخل في شئون الآخرين مع تأثر مجتمع الدولة بالمؤسسة العسكرية مع تضخم الصناعات الحربية للدولة التي تنتج أدوات الحرب للإستخدام الذاتي أو للتصدير إلي الخارج وتفوق هذا النوع من الإنتاج علي غيره في القطاعات الأخري وبمعني آخر فالعسكرة تشمل كل المجتمع.

وهي تختلف عن كلمة العسكري The Military فالرجل العسكري هو مجرد عضو في المجتمع له ماللآخرين من حقوق وعليه ماعليهم من واجبات أما الحكم العسكري Military Administration فهو صفة مميزة لنوع من أنواع الحكم يتميز بالفردية والقهر وقد يقوم به مدنيون أو عسكريون.

٢ - Foreign Military Sales (FMS)

٣ - Economic Support Fund (ESF)

٤ - Military Assistance Programme (MAP)

٥ - Cash Flow Method

٦ - تسمح الحكومة الأمريكية بصرف المعونة الإقتصادية والعسكرية السنوية بشيك مرة واحدة وتقوم الحكومة الإسرائيلية بإيداع المبلغ المستحق في البنوك التي تتعامل معها للحصول علي فوائد الإيداع ويلاحظ أن المعونة المعلنة والمصدق عليها من الكونجرس هي أقل كثيرا مما تحصل عليه إسرائيل لأنه ليس من السهل تحديد حجم المعونة بطريقة دقيقة.

٧ - الأسلحة فوق التقليدية Conventional Plus تعبير للكاتب يقصد به الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والحارقة بالإضافة إلي الصواريخ متوسطة وبعيدة المدي وقد أخذ التعبير في الانتشار في الأوساط العلمية.

٨ - يشكك البعض - عن غير حق - في إمتلاك اسرائيل للمقدرة النووية وعلينا أن ننظر الي هذا التشكيك في إطار التصورات الآتية:

أ - أن اسرائيل تمتلك فعلا عدة رؤوس نووية ووسائل إطلاقها *(أسبقية أولي)*.

ب - أن اسرائيل صنعت أجزاء عدة رؤوس نووية وحفظتها مفككة في المخازن لإعادة تجميعها عند الضرورة *(أسبقية ثانية)*

ج - . أن اسرائيل حصلت علي المعرفة التقنية Technological Know-How لصنع القنبلة وتوقفت عند هذا الحد تجنبا للتعقيدات الدولية *(أسبقية ثالثة)*

د - ان اسرائيل لاتمتلك المعرفة التقنية لصناعة القنبلة *(أسبقية رابعة)*

واسرائيل تتبع الغموض الكامل في هذا المجال وتتبع استراتيجية «الردع بالظن» وعلينا أن نتعامل مع هذا الغموض بقاعدة استراتيجية ذهبية تنص علي التعامل مع المشكوك في مصداقيته علي أنه إحتمال قائم حتي يثبت بالدليل القاطع عدم صحته.

(للإطلاع علي تفاصيل أكثر يرجع إلي كتابنا «الصراع العربي الاسرائيلي - بين الرادع التقليدي والرادع النووي - طبعة أولي وثالثة مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت و طبعة ثانية دار المستقبل العربي بالقاهرة).

٩ - في إحدي الندوات التي عقدت مؤخرا في القاهرة ذكر وليام كوانت من معهد بروكنجز Brookings «أن الولايات المتحدة لن تتعامل مع أي دولة عربية إلا باعتبارها دولة خارج المنظومة العربية».

كما صرح الدكتور ديكسورت وزير اقتصاد ألمانيا في زيارته الأخيرة للقاهرة ردا علي سؤال عن أسبقياته وأولوياته وهو يدير الإقتصاد الألماني «أول أسبقياته هي رفع مستوي ولايات ألمانيا الشرقية لتضييق الفجوة بينها وبين الولايات الغربية تثبيتا للوحدة الألمانية وثاني أولوياته دعم أواصر العلاقات الإقتصادية والتجارية مع دول المجموعة الأوروبية» وهذه أسبقيات متزنة فقد بدأ بألمانيا أولا ثم أوروبا التي ينتمي إليها ثانيا.

ولكنه حينما سئل عن رؤيته بالنسبة للبلاد العربية ذكر أن دول المغرب

يضمها اتحادها الخاص بها وتعاملها أفضل مع أوروبا لقربها منها أما السودان والصومال فتعاونهما يجب أن يكون في إطار أفريقي أما دول مجلس التعاون فتقصر تعاملها فيما بينها لدواعٍ جغرافية وسكانية واقتصادية أما مصر وسوريا والأردن فتتعاون مع اسرائيل وتركيا وإيران» وبذلك فالوحدة لهم والتفتيت لنا !!!

١٠ - في خطاب أرسلته إلي رئيس تحرير الأهرام في ١٩٩٤/٢/٢٥ تعليقا علي مقالاته بعنوان «مصر بعد السلام».

الملاحق

الملحق « أ »

مشروع تيودور هرتزل لإستيطان سيناء

في الوقت الذي تنتشر فيه حمي التطبيع مع اسرائيل دون أن تعيد الحقوق الي أصحابها وفي الوقت الذي يتحدث فيه بعض المثقفين والصحفيين والرسميين عن التعاون المشترك والمشروعات الكبري التي تمد اسرائيل بالغاز الطبيعي ومياه النيل والسوق الشرق أوسطية بالرغم من إستمرار إحتلالها لفلسطين والقدس والجولان وجنوب لبنان رأيت أن أنقل من كتابي «كيف يفكر زعماء الصهيونية» الذي نشرته لي دار المعارف عام ١٩٧٤ قصة محاولة تيودور هرتزل إستيطان سيناء منذ تسعين عاما ودون تعليق لمجرد الذكري وهي منقولة عن مذكراته.

والذكري تنفع المؤمنين. اللهم إني قد بلغت، اللهم فاشهد!!

في عام ١٩٠٢ قابل هرتزل روتشيلد في مكتبه وعرض عليه التدخل لدي بريطانيا لتقديم المساعدة لليهود لتأسيس مستعمرة لهم تحت إشرافها. وعرض عليه روتشيلد أوغندة!!!

ولما كان هناك اخرون في الغرفة لم يود «هرتزل» أن يفصح عن حقيقة نواياه أمامهم فكتب إلى «روتشيلد» قصاصة ورق سلمها إليه وقرأ روتشيلد فيها مايلي: «إن مانريده هو شبه جزيرة سيناء وفلسطين العربية وقبرص – هل توافق علي هذا؟». وبعد تفكير قليل ابتسم «روتشيلد» وهو ينظر الي «هرتزل» وقال «جدا»، هكذا بمنتهي البساطة!!

وكان «هرتزل» يريد سيناء وقبرص كنقطة وثوب الي فلسطين التي رفض الباب العالي منحها إياه حينما تحين الفرصة المناسبة.

وفي تلك الفترة من محاولاته اعتمد اعتمادا كليا علي آل «ورتشيلد» وكعادته كان عليه أن يجد مبررا لإغراء بريطانيا بالاهتمام بمشروعه، فتوطين اليهود في منطقة تلتقي فيها مصالح بريطانيا في مصر والهند والخليج الفارسي كفيل بالحفاظ علي مصالحها في شرق البحر المتوسط.

وفي ١٩٠٢/١٠/٢٠، قابل جوتشمبرلين وزير المستعمرات البريطاني وطالبه في صراحة تامة بإعطائهم قبرص فاعترض تشمبرلين «إذ أين يذهب سكانها من المسلمين واليونانيين»؟ أما عن العريش وسيناء فإن «تشمبرلين» علق موافقته عليهما علي موافقة «اللورد كرومر» المعتمد البريطاني في القاهرة.

إلا أن «هرتزل» لم يقنع بردود «تشمبرلين» وأخذ يلح عليه في قبول طلباته ذاكرا أن الشركة اليهودية الشرقية التي ستتكون برأسمال قدره خمسة ملايين جنيه لتنفيذ عملية الاستيطان في سيناء والعريش سوف تجعل لعاب القبارصة يسيل وهم يرون هذه الأمطار الذهبية تتساقط في أرض غير أرضهم، وهنا سيرحل المسلمون واليونانيون في هدوء تحت اغراء المال الى أثينا وكريت بعد أن يكونوا قد باعوا ممتلكاتهم وأراضيهم للشركة.

وتحت هذا الإلحاح وافق «تشمبرلين» علي إقامة مستعمرة يهودية في سيناء ولكنه علق ذلك علي ضرورة حصول «هرتزل» علي موافقة كل من اللورد «لانسدون» وزير الخارجية البريطانية و «اللورد كرومر» المعتمد البريطاني في القاهرة.

وتقابل «هرتزل» مع «اللورد لانسدون» فطلب هذا منه مذكرة كتابية بطلباته لعرضها علي مجلس الوزراء البريطاني ونصحه بأن يقوم في الوقت نفسه بإقناع «اللورد كرومر» بأهدافه عارضا عليه إعطاء خطاب توصية «لكرومر» ووافق «هرتزل» علي إرسال «جرينبرج» أحد مساعديه إلي القاهرة في محاولة منه للحصول علي موافقة «كرومر».

وتقدم «هرتزل» بمذكرته الكتابية إلي اللورد «لانسدون» وجاء فيها مايلي: «إن حل المسألة اليهودية بالصورة المعروضة يخدم مصالح بريطانيا، فالمتلكات البريطانية في جنوب شرق البحر المتوسط - المنطقة الساحلية في العريش وسيناء - مناطق جرداء خالية من السكان تشجع علي إقامة وطن قومي لليهود فيها. إنني أنوي في الوقت نفسه أن أواصل اتصالاتي مع السلطان من اجل الحصول علي فلسطين. إنني أتصور أن تنفيذ مشروع

الاستيطان سوف يبدأ بمبادرة الحكومة البريطانية بإعطائنا امتيازا للاستيطان في المقاطعات المطلوبة، مع تحديد قيمة الضرائب التي ستدفعها المستعمرة اليهودية للإمبراطورية البريطانية في مقابل ذلك».

وسافر « جرينبرج» الي مصر في أواخر عام ١٩٠٢ وحينما عاد من رحلته قدم تقريرا بنتيجة مباحثاته في القاهرة علق عليه «هرتزل» في مذكراته «عاد جرينبرج من القاهرة بنصر هام. لقد نجح في استمالة لورد كرومر وبطرس غالي إلي قضيتنا».

وفي ٢١/١٢/١٩٠٢ تلقي هرتزل رسالة من الخارجية البريطانية مفادها ان اللورد كرومر يري إمكانية تحقيق مشروع شبه جزيرة سيناء إذا سمحت الظروف بذلك، وحينئذ ستقتصر طلبات الحكومة المصرية علي ضرورة تجنس اليهود الذين يصلون سيناء بالجنسية العثمانية من دفع مبالغ سنوية للحكومة المصرية لمواجهة نفقاتها لحفظ النظام في الداخل والخارج.

وفي الحال بدأ هرتزل يضع مخططه العام للتنفيذ والذي تلخص في الآتي:

١ - ارسال بعثة فنية الي سيناء لإجراء الدراسات التفصيلية.

٢ - في مقابل تجنس اليهود في سيناء بالجنسية العثمانية يكون لهم الحق في انتخاب حاكم مقاطعتهم الجديد. وعلي الخديوي إقرار ذلك علاوة علي ضرورة حصوله علي جزء من فلسطين من السلطان.

٣ - تروي سيناء من مياه النيل إما عن طريق خط أنابيب ينقل المياه للشرق أو عن طريق ضخ المياه عبر القناة وكان يفضل الطريقة الثانية.

٤ - الحصول علي تصريح كتابي بالموافقة علي مشروع سيناء من الحكومة المصرية عن طريق اللورد كرومر.

وفي ٢٠/١/١٩٠٣ أرسل هرتزل البعثة الفنية الي مصر واسند رئاستها الي المهندس كسلر، وكان علي الحملة ان تخرج من الإسماعيلية الي بحيرة البردويل حيث تقيم أول معسكر لها هناك، وحدد هرتزل واجب الحملة تحديدا قاطعا في الرسالة التي أرسلها الي كسلر والتي نصها «أوكلنا إليك

دراسة امكانية الاستيطان في القسم الشمالي من سيناء. عليك ان تقرر بمساعدة رجال الحملة إمكانية استثمار المدن في المنطقة الواقعة علي البحر المتوسط من قناة السويس حتي الحدود التركية، ويمكنك ان تتجه شرقا حتي مستودعات البترول قرب السويس. علي كل عضو من اعضاء اللجنة ان يوقع التعهد التالي:

«نحن - الموقعين - ادناه أعضاء الحملة المنظمة تحت اشراف الحركة الصهيونية لدراسة امكانية استيطان شبه جزيرة سيناء. نتعهد ونقسم بشرفنا الا ننشر اي شئ عن الحملة لا عن طريق الكتابة او المقابلات الا اذا سمح لنا رئيس العمل بذلك».

وكلفت الحملة بواجب خاص علاوة علي ذلك هو دراسة امكانية تجفيف بحيرة البردويل وانشاء ميناء هناك، وتكونت الحملة من الآتين بعد:

كسلر: رئيس البعثة وأمين الصندوق وخبير التربية.

جرينبرج: تجميع كافة التقارير العلمية التي تضعها البعثة (وهو الشخص الذي اجري الاتصالات الأولية مع كرومر).

أوسكار: دراسة نظام الري في مصر للاستعانة به في وضع نظام الري في سيناء.

ستفنس: كافة المشاكل المادية مثل اقامة الميناء والقنوات وحفر الآبار واقامة السدود.

لورينت: المشاكل الزراعية.

أوسكار مرمورك: الاستيطان واقامة المساكن ومد الطرق وتخطيط المدن.

دكتور جوف: دراسة الطقس والأمور الصحية.

براملي: استكشاف المنطقة.

جولدسمر: حلقة اتصال مع السلطات البريطانية وعليه مسئولية أمن البعثة وحمايتها وقيادة تحركاتها.

وبدأت اللجنة عملها في سيناء، الا أن الأخبار السيئة بدأت تصل

إليه، فقد وصله من جرينبرج أن بطرس غالي رئيس الوزارة المصرية ارسل اليه رسالة يثير فيها تحفظات قوية رافضا بطريقة قاطعة منع الامتياز المطلوب.

ولم يطق صبرا، فقرر السفر الي القاهرة بنفسه فوصلها يوم ١٩٠٣/٣/٢٢ وقابل كرومر بعد وصوله بيومين وكان كرومر متعاليا وصلفا متحفظا في المقابلة، إذ علق البت في الموضوع حتي يصله التقرير الفني عن إمكانية توفير المياه من النيل لري سيناء، وهنا أوضح هرتزل بأنهم لايطلبون من المياه إلا الكمية الشتوية الزائدة التي تصب سنويا في البحر، ولم يعلق كرومر وفي نهاية المقابلة نصحه بمقابلة بطرس غالي رئيس الوزراء.

وتمت مقابلته لبطرس غالي الذي رفض أن يعده بشئ وعلق هرتزل علي هذه المقابلة في مذكراته بقوله «وزارة مصرية.. وبالرغم من ذلك لاحول للمصريين فيها ولا قوة.. خدم كثيرون يتسكعون في الردهات الواسعة».

وعاد أدراجه صفر اليدين.. فلم يحصل علي ماكان يريد سواء من كرومر أو من بطرس غالي.

ومالبثت البرقية الحاسمة ان وصلته من جولد سمر «إن الحكومة المصرية ترفض».

واتبع جولد سمر برقيته برسالة ارسلها اليه يوضح فيها اسباب رفض الحكومة المصرية بأن «السير وليام جاستون» خبير الري يري اننا سنحتاج الي خمسة اضعاف كمية المياه التي طلبناها، وعلاوة علي ذلك فإن وضع المضخات في قناة السويس يؤدي الي ايقاف سير السفن فيها لعدة اسابيع».

وكتب هرتزل لروتشيلد بعد ذلك يقول: « انهارت خطة سيناء بالكامل، كان كل شئ متوقفا علي كلمة من السير وليام جاستون عن كمية المياه التي نحتاجها من النيل. رفض جاستون أن يأخذ بتقرير مهندسنا «ستفنس» عن كمية المياه المطلوبة مؤكدا اننا سنحتاج الي خمسة اضعافها الأمر الذي لايمكن لمصر تدبيره.

وبذلك انهار المشروع، لقد اضعنا كثيرا من الوقت والجهد والمال ولكنني لم افقد الأمل»..

وبذلك اخفق مشروع سيناء ويرجع الفضل في ذلك الي اللورد كرومر وبطرس غالي باشا.

كان ذلك عام ١٩٠٣ !!! وبالرغم من طول الزمن الذي فات فإن احلام اسرائيل لاتموت ابدا خاصة في وقت يتهافت فيه الكثيرون علي التطبيع الاقتصادي والثقافي قبل التطبيع السياسي !!!

وكلمة أخيرة نوجهها الي من يهمهم الأمر تتعلق بهذه المصالح المشتركة فهي حافز لإسرائيل علي ان تطالب بتأمينها في المستقبل سواء بترتيبات مشتركة او بترتيبات تنفرد بها اذ أنها لاتتهاون ابدا في الموضوعات التي تخص امنها علي اساس الأمن المطلق لها وليس علي اساس الأمن المتبادل مع الجيران.

الملحق « ب »

خطاب وزير الأشغال العامة فيما يتعلق بمياه النيل

تحية طيبة ..

إطلعت علي مقالكم (بهدوء) بعنوان: مصر بعد السلام ونظرة فاحصة لما يجري حولنا.

ولإيماننا المطلق باهتمامكم برخاء مصر وتنميتها، وبإخلاصكم لقضايا مصر الاستراتيجية، ونظرتكم البعيدة المدي للمستقبل في ظل المتغيرات العالمية، وفي اطار ديناميكية العلاقات المتنامية والمعقدة في المنطقة.. رأيت أن أكتب لكم في شأن بعض النقاط الجوهرية التي يحيط بها الفنيون ويدركون بحكم عملهم ابعادها الحالية والمستقبلية، راجيا ان يسهم ذلك في توضيح الصورة الشاملة لأخطر القضايا التي تناولتموها في مقالكم وهي مياه مصر.

بداية نتفق معكم تماما فيما ذكرتموه من ان «مبادئ السياسة الدولية في عالمنا المعاصر تقوم علي انه ليس هناك عداء دائم ولا صداقة دائمة، وإنما هناك فقط مصالح تفرض الصداقة أحيانا وتفرض العداء أحيانا أخري».

وعلي ضوء توجهكم هذا، فإن المياه كعنصر رئيسي للحياة يجب ان تكون بعيدة تماما عن تقلبات الصداقة والعداء ويتفق كل خبراء المياه علي ضرورة ابعادها عن السياسة ومشاكلها المعقدة.

كذلك ذكرتم ايضا:« ان سياستنا هي ان تكون الأولوية الأولي والقصوي للمشروعات المشتركة مع الدول العربية ثم الدول الافريقية».

ونحن ولا شك نتفق مع سيادتكم في هذا الطرح غير ان مايتعلق بقضايا المياه يختلف اختلافا جوهريا في هذا الشأن. فأولويتنا الأولي والقصوي هي مع دول حوض النيل لضمان استمرارية العلاقات التاريخية المقننة مع اشقائنا في هذه الدول والسعي الي تطويرها بما يحقق مصالحنا ومصالح كل شعوب حوض النيل.

ننتقل بعد ذلك الي موضوع المياه الذي تعرضتم له في مقالكم والذي ذكرتم بشأنه بعض النقاط الرئيسية التالية:

١ - إن موارد مصر من المياه وفيرة.

٢ - إن هذه الموارد تعتبر رصيدا استراتيجيا مهما لها في الشرق الأوسط.

٣ - إن دول الشرق الأوسط تعاني من قلة المياه.

٤ - إن مصر تستطيع ان تلعب دورا استراتيجيا بمد مياه النيل الي غزة والضفة الغربية والأردن.

٥ - توفير موارد اضافية من مياه النيل بتنفيذ مشروعات مشتركة جديدة مع السودان وأثيوبيا.

٦ - إن ذلك ليس من حصة مصر المقررة.

وهنا - وحتي لا أطيل علي القارئ وعلي سيادتكم - اود أن اؤكد من واقع فعلي وعلمي، وفي اطار النظرة المستقبلية لمصالح مصر وعلاقاتها مع اشقائنا في دول حوض النيل علي مايلي:

١ - إن مصر ليس لديها اي وفرة مائية، وان عجز المياه في مصر سوف يمثل مشكلة بالغة التعقيد في المستقبل القريب. ونسعي حاليا بكل السبل لمواجهتها ونخطط لاستخدام كل نقطة مياه بما في ذلك مياه الصرف الصحي المعالجة.

وهناك خطط وسياسات لاستخدام المياه في تتابع زمني يتوافق واحتياجاتنا المتنامية، كما اننا نتطلع الي المزيد من مياه النيل في اطار تعاوننا الشامل مع دول حوض النيل لتوفير احتياجاتنا المستقبلية الملحة.

٢ - إنه في ظل التطوير والتحديث لمرفق الري، والذي بدأ فعلا وبعد اتمامه بالكامل، ستظل مصر في حاجة الي المزيد من المياه.. ومن هنا فلا يوجد لدي مصر اي فائض من المياه.. ومن المعروف - بالاضافة الي هذا - ان مصر من الدول الفقيرة مائيا حيث يبلغ نصيب الفرد اقل من ١٠٠٠ متر

مكعب في العام وهو دون حد الفقر، وسوف يتناقص مع زيادة السكان ليصل الي ٦٠٠ متر مكعب في العام بحلول ٢٠٢٥.

ونحن الآن نعيد استخدام مياه الصرف ذات الملوحة المرتفعة، وننفذ مشروعات اخري لاستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة لمواجهة ازمات المياه، حيث ان كل مشروعات التوسع الافقي الزراعي تعتمد علي مياه الصرف الزراعي والصحي المعالج علاوة علي السعي لزيادة حصتنا من مياه النيل.

٣ - إن نقل المياه خارج الاحواض مبدأ خطير حيث أنه يعطي لكل الاطراف الحق في التصرف علي هواها مما يخل بمبادئ الأعراف والقوانين الدولية.

٤ - إن النظرة الي نهر النيل يجب ان تشمل احتياجات دوله والتي لها تطلعاتها في رخاء شعوبها، ومن هنا فإن امكانيات نهر النيل لن تكون كافية لكل دوله، ومن هنا فإن التعاون الحقيقي يجب ان يوجه الي دول حوض النيل للتعاون معها في مشروعات تخدم الدول المتشاطئة علي نهر النيل.

٥ - إن نقل المياه الي دول الشرق الأوسط لن يحل مشاكلها خاصة وان آفاقها غير محدودة.

٦ - ان هناك دولا عربية اخري في الغرب تحتاج الي المياه مثل دول المشرق، ومن هنا فإنه اذا فتح هذا الباب فلن يغلق ابدا، وسيؤدي الي المزيد من المشاكل.

٧ - ان زيادة عدد الدول التي تستخدم مياه النيل - الي جانب ان ذلك مخالف للقوانين والأعراف الدولية - يزيد المشاكل ويعقد الأمور وتصبح حقوق الانتفاع محل صراع مستمر وبلا نهاية.

٨ - ان ذلك يزيد من الشكوك لدي دول حوض النيل في ان مصر لديها فائض من المياه هي ليست في حاجة اليه، ومن هنا يزداد الامر تعقيدا.

وفي الختام اود ان اؤكد مجددا ان موضوع نقل نقطة ماء خارج حدود حوض النيل امر في منتهي الخطورة، كما نؤكد انه موضوع غير وارد لتعارضه مع المصالح القومية المصرية،

وختاما تقبلوا اصدق امنياتي بالتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وزير الاشغال العامة والموارد المائية

د. مهندس محمد عبد الهادي راضي

الملحق «جـ»

خطاب السيد أمين هويدي إلي رئيس تحرير الأهرام

عزيزي الأستاذ ابراهيم نافع - رئيس تحرير الأهرام.

تحية طيبة وبعد،

تابعت باهتمام ماأثرتموه من قضايا في مقالكم عن «مصر بعد السلام .. خاصة فيما يتعلق بموضوع «المياه» ومد مياه النيل الي غزة والضفة الغربية والأردن» ولا شك ان الرأى الفني الذي تقدم به السيد وزير الأشغال العامة والموارد المائية يعطي بعدا هاما وحيويا للقضية المطروحة، ويكفي أن نذكر ان التقرير الفني الذي وضعه «السير وليام جاستون» خبير الري لدي مصر عام ١٩٠٣ هو الذي تسبب في انهيار مشروع «تيودور هرتزل» لاستيطان سيناء والذي كان يقضي - في أحد جوانبه - بمد مياه النيل الي مناطق الإستيطان المطلوبة علي حدودنا الشرقية. وقد رأي الخبير البريطاني أن موارد مصر المائية لايمكنها مواجهة المتطلبات الاضافية علاوة علي أن وضع المضخات في قناة السويس يؤدي الي ايقاف الملاحة فيها عدة اسابيع كل عام.

وهناك بعد آخر لابد من الإهتمام به ونحن نبحث في مثل هذه الموضوعات الحيوية المشتركة وهو البعد الاستراتيجي والذي يتعلق بالأمن القومي للبلاد. فحقوق الإنتفاع من مثل هذه المشروعات المشتركة تكون محل صراع مستمر وبلا نهاية، خاصة إذا كانت تتعلق بأنابيب المياه أو الغاز الطبيعي أو البترول، مما يحتم علي الدول المشتركة في حق الانتفاع أن تطالب باتخاذ اجراءات دفاعية تضمن بها استمرار الانتفاع بمشروعات أصبحت تتعلق بالوجود، الأمرالذي يجعل أصحاب القرار في وضع حساس وهم يوازنون بين الربحية الاقتصادية والربحية القومية مما يجعل بحث مثل هذه الموضوعات من جانب المختصين العسكريين ذا أهمية فائقة.

وصعوبة القرارات الاستراتيجية تكمن في تعدد أبعادها علاوة علي

مردودها علي الأجيال القادمة التي يسعي جيلنا أن يهيئ لهم مستقبلا أكثر أمنا واستقرارا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

مصر الجديدة ١٩٩٤/٢/٢٥

أمين هويدي

وزير الدفاع ورئيس المخابرات

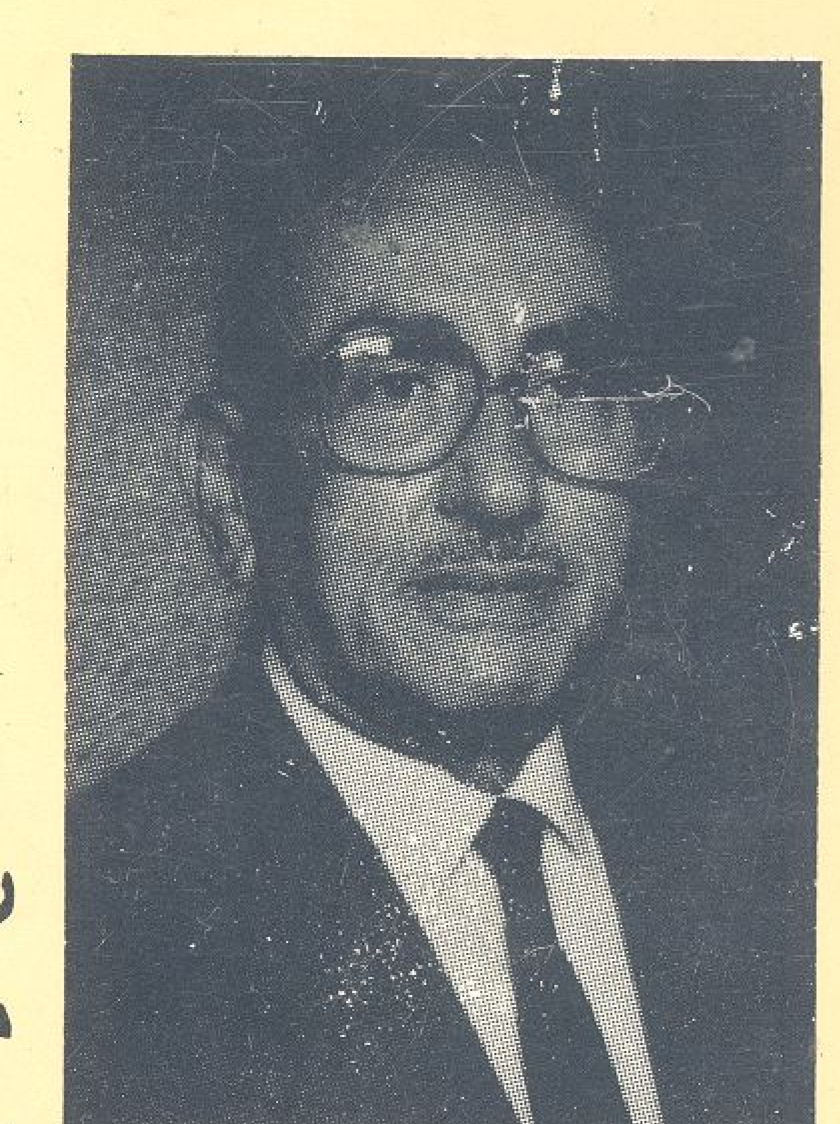
العامة الأسبق

أمين حامد هويدي

- بكالريوس العلوم العسكرية من الكلية الحربية بالقاهرة، ماجستير العلوم العسكرية من كلية أركان الحرب المصرية، ماجستير العلوم العسكرية من كلية القيادة والأركان بلفنوورث في الولايات المتحدة، ماجستير الصحافة والترجمة والنشر من جامعة القاهرة.

- من الضباط الأحرار. تقلد كثيرا من المناصب العسكرية والمدنية، فكان مدرسا بالكلية الحربية، وأستاذا بكلية أركان الحرب المصرية، ورئيسا لقسم الخطط برئاسة أركان الحرب، ثم انتقل الي السلك المدني ليعمل مستشارا سياسيا للرئيس جمال عبد الناصر، وسفيرا في المغرب والعراق، ثم وزيرا للإرشاد القومي والحربية والدولة ورئيسا للمخابرات العامة.

- تفرغ للبحث والكتابة وركز علي نواحي الأمن القومي العربي، وقدم للمكتبة العربية أكثر من عشرين كتابا منها: كيف يفكر زعماء الصهيونية، الأمن العربي في مواجهة الأمن الاسرائيلي، الصراع العربي الإسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي، كنت سفيرا في العراق، الأمن العربي المستباح، صناعة الأسلحة في اسرائيل، كيسنجر وادارة الصراع الدولي، الفرص الضائعة، أضواء علي نكسة ١٩٦٧ وحرب الإستنزاف، حروب عبد الناصر.

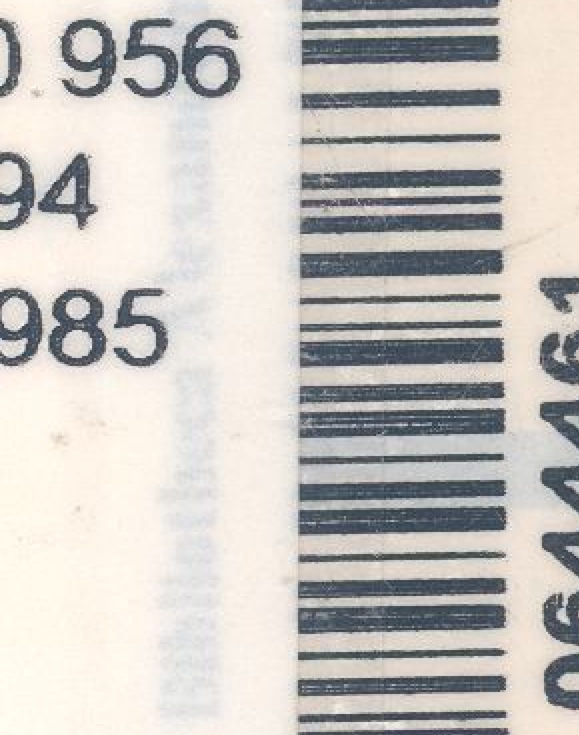


هذا الكتاب

أهمية هذا الكتاب فى توقيته وموضوعه.

أما من ناحية التوقيت فهو يصدر فى وقت ركزت فيه الأنظمة العربية على الجلوس حول موائد المفاوضات مع اسرائيل، وفى وقت تنادى فيه بعض الأقلام العربية وأجهزة الإعلام بتغيير مناخ الصراع القائم إلى جو الوفاق المؤمل طالما رايات السلام ترفرف على المنطقة بعد فترة طويلة من الحروب، علما بأن السلام مازال بعيدا وأن اسرائيل لم تغير شيئا من اتجاهاتها العدوانية، فما زالت الأرض تحت سيطرتها وما زال المطرودون من أرضهم يهيمون على وجوههم فى كل بقاع الأرض.

أما من ناحية الموضوع فهو يتحدث عن الفكر الاستراتيجى لإسرائيل وهو فكر ثابت لايتغير يؤمن بالأمن المطلق ولا يحيد عن حصوله على السلام والأرض والسوق ... ان الحديث عن هذا المجال يضيف بعدا جديدا منسيا الى الأبعاد السياسية والاقتصادية التى ينظر البعض من خلالها وهم يتحدثون عن القضايا الساخنة خاصة وهم يتعجلون التطبيع الإقتصادى قبل حل المشاكل السياسية بل ويصلون فى تعجلهم الى المناداة بالمشروعات المشتركة رغم ما تسببه من حقوق مكتسبة تؤدى إلى المطالبة بالتأمين المشترك لمشروعات تتعلق بالوجود مثل أنابيب المياه والغاز.



دار المستقبل العربي
٤١ شارع بيروت - مصر الجديدة
ت : ٢٩٠٤٧٢٧ - القاهرة